

Distr.: General
5 June 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الحادية عشرة

(نيويورك، ٢٧ كانون الثاني/يناير و ٢٨ نيسان/

أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣)

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	الأول - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو توجه إليها عنايته
٣	ألف - مشاريع القرارات والمقررات التي أوصت اللجنة بأن يعتمدها المجلس
٣	مشروع القرار الأول: برنامج العمل المقبل للجنة التنمية المستدامة وتنظيم وطرائق عملها
١٧	مشروع القرار الثاني: الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
٢٠	مشروع مقرر: تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها الحادية عشرة وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة
٢٠	باء - المقررات التي اعتمدها اللجنة وتتطلب إجراء من المجلس
٢١	المقرر ١/١١: مركز المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى المعتمدة في اجتماع القمة العالمي للتنمية المستدامة
٢١	المقرر ٢/١١: مكتب لجنة التنمية المستدامة
٢٢	الثاني - برنامج العمل المقبل للجنة، وتنظيم وطرائق عملها
٢٢	ألف - الجزء الرفيع المستوى

٣٢	باء - حوار أصحاب المصلحة المتعددين
٣٦	جيم - الإجراء الذي اتخذته اللجنة
٣٧	الثالث - الإجراءات والالتزامات المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على جميع المستويات
٣٨	الرابع - منتديات التنفيذ الإقليمية
٤٣	الخامس - دور اللجنة في العملية التحضيرية للاستعراض الشامل لبرنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
٤٧	السادس - مسائل أخرى
٤٨	السابع - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة
٤٩	الثامن - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية عشرة
٥٠	التاسع - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى
٥٠	ألف - افتتاح الدورة ومدتها
٥٠	باء - انتخاب أعضاء المكتب
٥١	جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
٥٢	دال - الحضور
٥٢	هاء - الوثائق

المرفقات

٥٣	الأول - الحضور
٦٣	الثاني - قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية عشرة
٦٤	الثالث - الآثار المترتبة على مشروع القرار الأول في الميزانية البرنامجية
٦٦	الرابع - تعليقات الرئيس على معرض الشراكات
٦٨	الخامس - تعليقات الرئيس على مركز التعليم

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو توجه إليها عنايته

ألف - مشاريع القرارات والمقررات التي أوصت اللجنة بأن يعتمدها المجلس

١ - إن لجنة التنمية المستدامة، عملاً بأحكام خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ)، وخاصة الفقرات ١٤٥-١٥٠، وقد نظرت في تقرير الأمين العام المعنون "متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والدور المقبل للجنة التنمية المستدامة: مسار التنفيذ" (E/CN.17/2003/2)، توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

مشروع القرار الأول

برنامج العمل المقبل للجنة التنمية المستدامة وتنظيم وطرائق عملها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٢)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال أعمال القرن ٢١^(٣)،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية^(٤)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ)، التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٥)،

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبات)، المجلد الأول؛ القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) نفس المرجع السابق، المرفق الثاني.

(٣) قرار الجمعية العامة د-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس-٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) نفس المرجع السابق، القرار ٢، المرفق.

وإذ يؤكد من جديد في هذا الصدد الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية^(٦) وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢،

وإذ يشير إلى أن خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ ستمضي في البناء على أساس من المنجزات التي تحققت منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتعجل بتحقيق الأهداف المتبقية؛ وأنه تحقيقاً لهذه الغاية، فإننا نلزم أنفسنا باتخاذ إجراءات وتدابير ملموسة على جميع المستويات وتعزيز التعاون الدولي، مع مراعاة مبادئ ريو، بما فيها مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكنها مختلفة كما وردت في المبدأ ٧ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وهي جهود تساعد أيضاً على تحقيق التكامل بين العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة - وهي التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة - باعتبارها دعائم مترابطة يعزز بعضها بعضاً؛ وإذ يشير إلى أن القضاء على الفقر، وتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها هي أهداف عامة وشروط أساسية للتنمية المستدامة،

وإذ يؤكد من جديد أنه ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تظل اللجنة الرفيعة المستوى المسؤولة عن التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة،

وإذ يؤكد من جديد أيضاً ولاية لجنة التنمية المستدامة كما نص عليها في جدول أعمال القرن ٢١، وفي قرار الجمعية العامة ٤٧/١٩١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ،

وإذ يأخذ في اعتباره قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٥٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،

وقد نظر في تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورها الحادية عشرة^(٧)،

تنظيم أعمال اللجنة في المستقبل

١ - يقرر أن تنظيم أعمال لجنة التنمية المستدامة ينبغي أن يسهم في الإسراع بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، (٢) وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، (٣) وخطة جوهانسبرغ (٥) للتنفيذ على جميع المستويات؛

(٦) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٧) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ٩ (E/2003/29).

٢ - يقرر أيضا أنه من أجل نهوض اللجنة بولايتها سيتم تنظيم أعمالها كسلسلة من دورات التنفيذ ذات الوجهة العملية بحيث تكون مدة كل منها سنتين وتشمل دورة استعراض ودورة سياسات. وسيكون نظام الدورات كما يلي:

(أ) دورات للاستعراض تعقدها اللجنة في نيسان/أبريل - أيار/مايو لمدة تتراوح بين أسبوعين وثلاثة أسابيع في السنة الأولى من الدورة وتقوم فيها بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، في الوقت الذي تركز فيه على تحديد القيود والعقبات التي تواجه عملية التنفيذ فيما يتعلق بمجموعة الموضوعات التي تم اختيارها للدورة؛

(ب) تشمل دورات الاستعراض جزءا رفيع المستوى لتبادل الخبرات الإقليمية وإجراء الحوارات مع الخبراء ومنهم الخبراء العلميون، وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، بغرض تيسير التنفيذ، وكذلك أنشطة بناء القدرات مثل مراكز التعلم ومعارض الشركات؛

(ج) تضطلع دورات الاستعراض بالتقييم المذكور أعلاه على أساس:

١' تقارير الأمين العام عن حالة التنفيذ التي ينبغي أن تعكس التقدم العام الذي تم إحرازه في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، على أساس المعلومات المقدمة على وجه الخصوص في تقارير البلدان وفي تقارير مؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها كما ورد شرحه في الفقرة ٢' (أ) ٢' أدناه، وعلى أساس المعلومات الواردة من المناطق الفرعية، حسبما يكون مناسباً، وكذلك تقارير المجموعات الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تقارير الأمين العام عن حالة التنفيذ ينبغي أن تتضمن استعراضاً مفصلاً للتقدم المحرز في مجموعة الموضوعات المختارة للدورة على جميع المستويات، وأن تعكس أيضاً التحديات والفرص الجديدة المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١؛

٢' مساهمات وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ومرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية؛

٣' نتائج الاجتماعات الإقليمية ودون الإقليمية وأنشطتها، حسبما يكون مناسباً؛

٤' مساهمات المجموعات الرئيسية، بما فيها مساهمات الخبراء العلميين، والتربويين، على أن تؤخذ في الاعتبار الفقرتان ١٣٩ (ز) و ١٤٩ (ج) و (د) من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، عن أنشطتها المتوخية للنتائج فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ؛

(د) ينبغي أن يساعد التقييم الذي يتم في دورة الاستعراض على زيادة فهم الشواغل ذات الأولوية في تنفيذ مجموعة الموضوعات المختارة وتيسير إجراء مناقشة فعالة فيما يتعلق بالسياسات خلال سنة السياسات، وذلك بغرض تعزيز التنفيذ في هذه المجالات؛

(هـ) ستكون نتيجة دورة الاستعراض تقريراً يتضمن ملخصاً للرئيس، يحدد القيود والعقبات والنهج الممكنة وأفضل الممارسات بالنسبة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ؛

(و) وفي سنة السياسات ستعقد اللجنة اجتماعاً تحضيرياً حكومياً دولياً في نيويورك لمدة أسبوع في شباط/فبراير - آذار/مارس لمناقشة الخيارات المتعلقة بالسياسات وما يمكن اتخاذه من إجراءات للتصدي للقيود والعقبات التي تواجه عملية التنفيذ كما تم تحديدها خلال سنة الاستعراض؛

(ز) سوف تستند المناقشات التي تجرى في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي إلى نتيجة دورة الاستعراض وتقارير الأمين العام والمداخلات الأخرى ذات الصلة. وعلى أساس هذه المناقشات، سيقوم الرئيس بإعداد مشروع وثيقة تفاوض للنظر فيها في دورة السياسات؛

(ح) ستقوم اللجنة في دورات السياسات التي تعقد في نيسان/أبريل - أيار/مايو من السنة الثانية من الدورة باتخاذ مقررات تتعلق بالسياسات بالنسبة للتدابير والخيارات العملية اللازمة للإسراع بالتنفيذ بالنسبة لمجموعة الموضوعات المختارة، مع مراعاة المناقشات التي جرت في الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي وتقارير الأمين العام وغير ذلك من المداخلات ذات الصلة؛

(ط) ينبغي لدورات الاستعراض ودورات السياسات أن تحفز إلى مزيد من العمل من جانب جميع المشتغلين بالتنفيذ للتغلب على العقبات والقيود التي تواجه في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، والتصدي للتحديات والفرص الجديدة، وتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛

(ي) يوصي مكتب اللجنة بالأساليب التنظيمية المحددة لاجتماعات اللجنة من خلال مشاورات مفتوحة وشفافة تجرى في المواعيد المناسبة، حسب النظام الداخلي المقرر للأمم المتحدة. وينبغي أن تتيح الأنشطة التي تنظم خلال اجتماعات اللجنة الفرصة للمشاركة المتوازنة للمشاركين من جميع المناطق والفرصة لتحقيق التوازن بين الجنسين؛

٣ - يقرر، لإتاحة الفرصة للنظر بطريقة فعالة في المدخلات الإقليمية ودون الإقليمية خلال دورة التنفيذ ولضمان أقصى قدر من المرونة:

(أ) دعوة اللجان الإقليمية إلى النظر في تنظيم اجتماعات إقليمية للتنفيذ من أجل الإسهام في عمل لجنة التنمية المستدامة، وفقا للأحكام ذات الصلة من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، وذلك بالتعاون مع أمانة اللجنة، ومع المؤسسات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، حسبما يكون مناسباً، ومع المكاتب الإقليمية للصناديق والبرامج والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، ومع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى. ويفضل أن تعقد هذه الاجتماعات قبل دورة الاستعراض التي تعقدها لجنة التنمية المستدامة، كما ينبغي لها:

١' أن تسهم في الإسراع بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ؛

٢' أن تركز على مجموعة الموضوعات التي تتناولها دورة التنفيذ الجارية؛

٣' تقديم مدخلات لتقارير الأمين العام ودورات لجنة التنمية المستدامة. ويمكن أن تشمل تلك المدخلات تحديد العقبات والقيود والتحديات والفرص الجديدة المتصلة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول الأعمال رقم ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، وتقاسم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات؛

٤' تقديم مساهمات من المجموعات الرئيسية، على أن تؤخذ في الاعتبار الفقرتان ١٣٩ (ز) و ١٤٩ (ج) و (د) من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ؛

(ب) دعوة الجمعية العامة إلى النظر في استخدام الموارد التي سبق تخصيصها لأفرقة العمل المخصصة لما بين الدورات التي كانت تابعة للجنة التنمية المستدامة في دعم مشاركة ممثلين للدول الأعضاء باللجنة في اجتماع من الاجتماعات الإقليمية لتلك الدول في كل دورة من دورات التنفيذ؛

(ج) دعوة اللجان الإقليمية إلى تقديم مدخلات أخرى لدورات الاستعراض ودورات السياسات التي تعقدها اللجنة وللإجتماع التحضيري الحكومي الدولي؛

(د) دعوة الهيئات والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وخارجها إلى الإسهام في الأعمال التحضيرية لدورات الاستعراض ودورات السياسات التي تعقدها اللجنة وللإجتماع التحضيري الحكومي الدولي؛

٤ - **يقرر** أنه يمكن استخدام الموارد التي توفرت بإنهاء عمل اللجنة المعنية بتسخير الطاقة والموارد الطبيعية لأغراض التنمية، والتي تم تحويل عملها إلى لجنة التنمية المستدامة، في دعم عمل هذه اللجنة؛

٥ - **يدعو** الحكومات والمؤسسات على جميع المستويات والمجموعات الرئيسية للقيام بمبادرات وأنشطة تتوخى تحقيق النتائج لدعم برنامج عمل اللجنة وتشجيع وتيسير تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ. وينبغي أن تكون نتائج هذه المبادرات والأنشطة مدخلات تقدم إلى اللجنة حسبما يكون مناسباً؛

٦ - **يقرر** أنه يمكن أيضاً أن تتضمن نتائج عمل اللجنة أيضاً تقاسم أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وأنشطة بناء القدرات، وتبادل الخبرات المتعلقة بتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة، حسبما يكون مناسباً، والشراكات التي تدعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ؛

٧ - **يقرر أيضاً** أن تشمل دورات اللجنة أجزاء رفيعة المستوى يشترك فيها الوزراء أو ممثلو الوزراء الذين تتصل مسؤولياتهم بمجموعة الموضوعات التي تكون قيد المناقشة. وينبغي تنظيم هذه القطاعات بحيث تعزز القيادة والرقابة والتوجيه من جانب الوزراء فيما يتعلق باتخاذ القرارات المتصلة بنتائج الدورات. وينبغي أن تشمل القطاعات الرفيعة المستوى حواراً مركزاً بمشاركة إيجابية من جانب الوكالات والصناديق والبرامج والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية والتجارية الدولية، والمجموعات الرئيسية على المستوى المناسب، على أن تؤخذ في الاعتبار الفقرتان ١٣٩ (ز) و ١٤٩ (ج) و (د) من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ؛

٨ - **يقرر كذلك** تنظيم النظر دورياً في موضوعات من موضوعات التنمية المستدامة التي تتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، بما في ذلك وسائل التنفيذ، ويدعو اللجنة

إلى تقديم توصيات إلى المجلس بشأن هذه الموضوعات. ويمكن أن تشمل هذه التوصيات توصيات تتعلق بمساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يقوم به عملاً بالفقرة ١٤٤ من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، بما في ذلك دوره في زيادة التنسيق على نطاق المنظومة.

برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات للفترة التالية لعام ٢٠٠٣

٩ - يقرر اعتماد برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة للفترة التالية لعام ٢٠٠٣ كما ورد في مرفق هذا القرار؛

١٠ - يقرر أيضاً أن يسترشد في تنفيذ برنامج العمل هذا بالاعتبارات التالية:

(أ) يتم استعراض وتقييم تنفيذ الإجراءات والالتزامات والأهداف وفقاً للنصوص ذات الصلة من جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ ومقررات دورات اللجنة. وينبغي تناول مجموعات الموضوعات بطريقة متكاملة تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وإزاء ما هو مسلم به من أهمية جميع المسائل المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ فينبغي أن تشمل عملية التنفيذ جميع هذه المسائل على قدم المساواة، ولهذا فإن اختيار بعض المسائل أثناء أية دورة معينة لا يقلل من أهمية الالتزامات المتعهد بها فيما يتعلق بالمسائل التي ينظر فيها أثناء الدورات المقبلة؛

(ب) ينبغي أن تبحث في كل دورة وسائل التنفيذ كما هي محددة في جدول أعمال القرن ٢١ والفصل العاشر من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ، وذلك بالنسبة لكل مسألة أو إجراء أو التزام يتعلق بها؛

(ج) ينبغي أيضاً أن تبحث في كل دورة المسائل المشتركة الأخرى المشار إليها في مرفق هذا القرار؛

(د) تبحث في كل دورة مبادرة أفريقيا والمبادرات الإقليمية الأخرى وكذلك المبادرات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، وذلك بالنسبة لجميع المسائل والإجراءات والأهداف ذات الصلة؛

(هـ) ينبغي للجنة أن تركز على المسائل التي تستطيع فيها أن تضيف إلى قيمة المداولات المشتركة بين الحكومات بشأن المسائل القطاعية والمسائل المشتركة بين القطاعات وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٧/١٩١، وخاصة الفقرات ٣ (ح) و ٢١ و ٢٣ والفقرة ١٣٩ (و) من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ؛

- (و) ينبغي للجنة أن تأخذ في الاعتبار ما انتهت إليه أعمال فريق العمل المخصص التابع للجمعية العامة والمعني بالتنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ومتابعة هذه النتائج؛
- (ز) للجنة أن تقرر إدراج التحديات والفرص الجديدة المتصلة بالتنفيذ في برنامج عملها المتعدد السنوات؛

* * *

١١ - يشدد على أنه من الضروري، بغية تمكين اللجنة من أداء المتطلبات ذات الصلة المنصوص عليها في الفصل ١١ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، ولا سيما الفقرات ١٤٥ و ١٤٧ و ١٤٨، إقامة نظام إبلاغ فعال من أجل استعراض وتقييم ورصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وتشارك الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وكذلك تحديد الإجراءات المتخذة، والفرص المتاحة للتنفيذ، والعقبات والقيود الحائلة دون ذلك؛

١٢ - يشجع البلدان على تقديم تقارير وطنية على أساس طوعي، ولا سيما لدورة الاستعراض للجنة، تركز على التقدم العملي في التنفيذ، بما في ذلك الإنجازات والقيود والتحديات والفرص؛

١٣ - يشجع أيضا لغرض تنفيذ الفقرتين ١٣٠ و ١٣١ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والفقرة ٣ من مقرر اللجنة ٤/٩، أن تواصل البلدان العمل على وضع مؤشرات للتنمية المستدامة على المستوى الوطني، بما في ذلك دمج الجوانب الجنسانية، على أساس طوعي، بما يتمشى مع الأوضاع والأولويات الوطنية، ويطلب إلى الأمين العام النظر في التقدم المحرز في هذا الشأن، بما في ذلك مواصلة العمل بشأن المؤشرات المذكورة أعلاه في تقرير اللجنة، حسب الاقتضاء.

١٤ - يشدد على أن الإبلاغ للجنة ينبغي أن يسترشد بالاعتبارات التالية:

(أ) أن يبين الإبلاغ التقدم الإجمالي المحرز بشأن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، مع التركيز على مجموعة المسائل المواضيعية لدورة العمل، وأن يتضمن مدخلات على جميع المستويات، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والعالمية، والاستعانة بالمصادر المدرجة في الفقرة ٢ (ج) ('٢' - '٤') أعلاه؛

(ب) ينبغي أن تُستخدم نظم الإبلاغ الحالية إلى أقصى حد ممكن ويتوقع منها أن توفر جُل المعلومات المطلوبة؛

(ج) ينبغي أن يركز الإبلاغ على التقدم الملموس في التنفيذ، مع مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتكاملها، بما في ذلك تقاسم المعلومات، والدروس المستفادة، والتقدم المحرز وأفضل الممارسات، وتحديد الإجراءات المتخذة، والمعوقات، والتحديات، والفرص؛

(د) استخدام المؤشرات بشكل فعال، على النحو المذكور في الفقرة ١٣ أعلاه؛

(هـ) ينبغي أن يقدم الإبلاغ القطري معلومات عن حالة الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة؛

١٥ - **يطلب** من أمانة اللجنة أن تقوم، بتعاون وثيق مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، بما يلي:

(أ) اتخاذ تدابير لتبسيط الإبلاغ بقصد تفادي الازدواجية وتجنب تحميل الدول أعباء غير ضرورية، بما في ذلك ما يتفق مع تقرير الأمين العام عن إصلاح الأمم المتحدة؛

(ب) تقديم معلومات مركزة تبرز الاتجاهات والمعوقات والتحديات والمسائل الناشئة ذات الصلة؛

(ج) تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان، بناء على طلبها، في مجال الإبلاغ الوطني، باستخدام مصادر الميزانية العادية والخارجة عن الميزانية؛

١٦ - **يدعو** أمانة اللجنة إلى تحسين المبادئ التوجيهية والاستبيانات المتعلقة بالإبلاغ الوطني، وذلك بقصد جعل الإبلاغ أكثر كفاءة وأخف وطأة على البلدان، ومركزا على التنفيذ، مراعية في ذلك أحكام هذا القرار، وعاملة بالتشاور مع الحكومات، ومنظمات الأمم المتحدة وأمانات اتفاقات البيئة المتعددة الأطراف، وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة للنظر فيه؛

* * *

١٧ - **يدعو كذلك**، إعمالا بالفقرة ١٤٠ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ذات الصلة، ومرفق البيئة العالمية، والمؤسسات المالية والتجارية الإقليمية والدولية إلى المشاركة الفعلية في حدود ولاياتها، في أعمال اللجنة بقصد إبلاغها بأنشطتها الرامية إلى مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وتحقيقا لهذا الغرض، من الضروري اتخاذ تدابير أخرى من أجل ما يلي:

(أ) تعزيز روابط أقوى بين تدابير التنفيذ على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطرية؛

(ب) تعزيز التماسك والتعاون ضمن المنظمات وفيما بينها؛

(ج) تحديد المجالات التي قد تدعو الحاجة فيها إلى اتخاذ تدابير تنفيذ أخرى بقصد تحسين التقدم؛

(د) تعبئة وزيادة الاستخدام الفعال للموارد من جميع المصادر من أجل التنفيذ؛

(هـ) زيادة التعاون والتنسيق في جميع المجالات، بما في ذلك تبادل المعلومات ومشاطرة المعارف بشأن جميع الجوانب المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

١٨ - يطلب إلى الأمين العام، المضي في تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الوكالات على نطاق المنظومة، مع مراعاة عملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة، واستخدام مجلس للرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما في ذلك عن طريق الجهود التعاونية غير الرسمية، وذلك لتعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وأن يقدم تقريراً عن أنشطتها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة؛

١٩ - يطلب إلى الأمين العام، عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٥٣، أن يدرج في تقريره اقتراحات تحدد استجابة شاملة متكاملة من منظومة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، مع مراعاة أعمال فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المخصص للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج مؤتمرات واجتماعات قمة الأمم المتحدة الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي؛

٢٠ - يقرر أنه ينبغي مواصلة زيادة المساهمات في اللجنة من المجموعات الرئيسية، بما فيها الأوساط العلمية والمربون، مع مراعاة الفقرات ١٣٩ (ز) و ١٤٩ (ج) و (د) من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، في الوقت الذي تتبع فيه قواعد الإجراءات والممارسات الراسخة للجنة، وذلك مع مراعاة الفصل الحادي عشر من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، من خلال تدابير كالتالية:

(أ) تعزيز اشتراك المجموعات الرئيسية في أنشطة اللجنة، بما في ذلك عن طريق مشاركة الممثلين عن المجموعات الرئيسية بالمستوى المناسب في حوار تفاعلي خلال الأجزاء

الرفيعة المستوى من الدورة، مع مراعاة الفقرات ١٣٩ (ز) و ١٤٩ (ج) و (د) من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

(ب) جعل عمليات الحوار مع أصحاب المصلحة المتعددين أكثر توجها نحو العمل والتنفيذ؛

(ج) تعزيز المشاركة والاشتراك الفعال من المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وكذلك تعزيز الشفافية والمشاركة الواسعة النطاق من الجمهور؛

(د) العمل الدؤوب على تحقيق درجة أفضل من التوازن والتمثيل للمجموعات الرئيسية من جميع المناطق الإقليمية في اللجنة؛

(هـ) الاشتراك الفعلي في الأنشطة المتصلة بالشراكة وبناء القدرات على جميع المستويات، بما في ذلك معارض للشراكات ومراكز التعلم، التي تُنظَّم كجزء من اجتماعات اللجنة؛

* * *

٢١ - يُشِير إلى أن خطة عمل جوهانسبرغ قد عينت اللجنة كي تكون مركز تنسيق للنقاش بشأن الشراكات التي تعزز التنمية المستدامة ويكرر أن الشراكات، بوصفها مبادرات طوعية لأصحاب المصلحة المتعددين، تسهم في تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية في جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، فهي تكمل هذه الالتزامات ولا يقصد بها أن تكون عوضا عنها؛

٢٢ - يَشْدَد على أن الشراكات في إطار عملية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومتابعتها يجب أن تنشأ وتنفذ وفقا للمعايير والمبادئ التوجيهية التالية، مع الإحاطة علما، في هذا الخصوص، بالأعمال الأولية المضطلع بها بشأن الشراكات خلال العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي، بما في ذلك مبادئ بالي التوجيهية، وقرار الجمعية العامة ٧٦/٥٦ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١:

(أ) الشراكات مبادرات طوعية يضطلع بها الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيون، مثل المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة من المؤسسات؛

- (ب) وينبغي أن تسهم الشراكات في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وينبغي ألا تؤدي إلى تحويل الموارد عن الالتزامات الواردة في تلك الاتفاقات؛
- (ج) وليس مقصودا بالشركات أن تحل محل الالتزامات التي قطعتها الحكومات على نفسها أن تكون مكتملة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛
- (د) وينبغي أن يكون في الشراكات ما يضيف قيمة ملموسة لعملية التنفيذ كما ينبغي أن تكون جديدة - أي أنها ينبغي ألا تكون مجرد انعكاس للترتيبات القائمة؛
- (هـ) وينبغي أن تراعي الشراكات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة لدى تصميمها وتنفيذها؛
- (و) وينبغي أن تستند الشراكات إلى موارد مستدامة يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذها، وأن تتضمن تعبئة موارد جديدة، وأن تسفر، حيث يكون ذلك ذا صلة بالموضوع، عن نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وعن بناء القدرات فيها؛
- (ز) ومن المستحسن أن يتوفر في الشراكات توازن قطاعي وجغرافي؛
- (ح) وينبغي أن تُصمم الشراكات وتُنفذ بطريقة شفافة تتصف بالمسؤولية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتبادل المعلومات ذات الصلة مع الحكومات وأصحاب المصلحة المعنيين الآخرين؛
- (ط) وينبغي أن يُعلن عن قيام الشراكات علنا بنية تشاطر المساهمات المحددة التي تقدمها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛
- (ي) وينبغي أن تكون الشراكات منسجمة مع القوانين الوطنية والاستراتيجيات الوطنية من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وكذلك مع أولويات البلدان التي يجري التنفيذ فيها؛
- (ك) وينبغي للشريك القيادي في مبادرة الشراكة إبلاغ مركز التنسيق الوطني للتنمية المستدامة للبلد المعني/البلدان المعنية عن بدء وتقديم الشراكة، كما ينبغي لجميع الشركاء أن يضعوا في اعتبارهم التوجيه الذي تقدمه الحكومات؛

(ل) وينبغي أن تنسجم مشاركة المؤسسات الدولية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها في الشراكات مع الولايات الحكومية - الدولية المتفق عليها، كما ينبغي ألا تؤدي إلى أن تحول إلى الشراكات موارد مخصصة لولا ذلك، لبرامجها المقررة حسب ولاياتها؛

٢٣ - يقرر أنه ينبغي أن يتسم تقديم المعلومات والإبلاغ من جانب الشراكات المسجلة لدى اللجنة بالشفافية والتشاركية والمصادقية، مع مراعاة العناصر التالية:

(أ) ينبغي أن يكون تسجيل الشراكات طوعيا وأن يقوم على أساس إبلاغ كتابي إلى اللجنة، مع مراعاة الأحكام المحددة أعلاه. كما ينبغي أن يركز الإبلاغ من جانب الشراكات على مساهمتها في تنفيذ أهداف جدول أعمال القرن ٢١ ومقاصده وغاياته، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛

(ب) ينبغي أن تقدم الشراكات تقارير منتظمة، والأفضل أن يكون ذلك مرة كل سنتين على الأقل؛

(ج) يطلب من الأمانة العامة إتاحة المعلومات المتعلقة بالشراكات، بما فيها تقاريرها، وذلك من خلال قاعدة بيانات متاحة لجميع الأطراف المعنية، وأيضاً عن طريق موقع اللجنة على الشبكة العالمية ووسائل أخرى؛

(د) يطلب من الأمانة العامة تقديم تقرير موجز يتضمن معلومات مركبة عن الشراكات كي تنظر فيه اللجنة وفقاً لبرنامجها وتنظيم أعمالها، مع ملاحظة الأهمية الخاصة لهذه التقارير في سنة الاستعراض؛

(هـ) ينبغي أن تبحث اللجنة خلال سنة الاستعراض، مساهمة الشراكات في دعم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بغية تشارك الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لتحديد ومعالجة المشاكل، والثغرات والمعوقات، وتقديم مزيد من الإرشاد، بما في ذلك ما يتعلق بالإبلاغ، خلال عام السياسة العامة، وذلك حسب الحاجة؛

٢٤ - يطالب بالاضطلاع بأنشطة ترمي إلى تعزيز الشراكات في إطار عملية مؤتمر القمة العالمي ومتابعتها وتسهيل إقامة شراكات جديدة، بما في ذلك عن طريق مبادرات مثل معارض الشراكات ومراكز التعلم، مع إيلاء الانتباه لأهمية تشارك المعلومات بشأن الأنشطة القائمة، ولا سيما على نطاق منظومة الأمم المتحدة؛

المرفق

برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة التنمية المستدامة

الدورة	المجموعة المواضيعية	المسائل الشاملة للقطاعات
٢٠٠٥/٢٠٠٤	- المياه - المرافق الصحية - المستوطنات البشرية	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠٠٧/٢٠٠٦	- الطاقة من أجل التنمية المستدامة - التنمية الصناعية - تلوث الهواء/الغلاف الجوي - تغير المناخ	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠٠٩/٢٠٠٨	- الزراعة - التنمية الريفية - الأراضي - الجفاف - التصحّر - أفريقيا	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠١١/٢٠١٠ (أ)	- النقل - المواد الكيميائية - إدارة النفايات - التعدين - إطار عمل العشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠١٣/٢٠١٢ (أ)	- الغابات - التنوع البيولوجي - التكنولوجيا الحيوية - السياحة - الجبال	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠١٥/٢٠١٤ (أ)	- البحار والمحيطات - الموارد البحرية - الدول الجزرية الصغيرة النامية - إدارة الكوارث والضعف لإزائها	القضاء على الفقر؛ وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة؛ وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ والتنمية المستدامة في عالم يتجه إلى العولمة؛ والصحة والتنمية المستدامة؛ والتنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والتنمية المستدامة لأفريقيا؛ والمبادرات الإقليمية الأخرى؛ ووسائل التنفيذ؛ وإطار العمل المؤسسي للتنمية المستدامة؛ والمساواة بين الجنسين؛ والتعليم
٢٠١٧/٢٠١٦	التقدير الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ	

(أ) تبقى هذه المجموعة المواضيعية جزءاً من برنامج العمل المتعدد السنوات على النحو المقرر ما لم تتفق اللجنة على خلاف ذلك (وهذا ينطبق على مجموعات ٢٠١١/٢٠١٠، و ٢٠١٣/٢٠١٢، و ٢٠١٥/٢٠١٤).

٢ - توصي لجنة التنمية المستدامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

مشروع القرار الثاني

الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى ما قرره الجمعية العامة في القرار ٢٦٢/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ من الدعوة إلى عقد اجتماع دولي في موريشيوس في عام ٢٠٠٤، يشمل جزءا رفيع المستوى، من أجل إجراء استعراض كامل وشامل لتنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٨)؛

وإذ يشير أيضا إلى قرار عقد اجتماعات تحضيرية إقليمية وأقاليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

وإذ يشير كذلك إلى قرار دعوة لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة، إلى النظر في دورها في العملية التحضيرية للاستعراض الشامل لتنفيذ برنامج العمل؛

وإذ يلاحظ المناقشة الأولية للمسائل التي أجرتها اللجنة في دورتها الحادية عشرة لدى نظرها في دورها في الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي؛

١ - يقرر أن تضطلع لجنة التنمية المستدامة، خلال دورتها الثانية عشرة في عام ٢٠٠٤، بعقد اجتماع تحضيري مدته ثلاثة أيام من أجل الاجتماع الدولي المتعلق بإجراء تقييم وتقدير متعمقين لتنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن تُنجز الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي، بما في ذلك جدول أعماله؛

٢ - يقرر أيضا أن ينظر الاجتماع التحضيري ومدته ثلاثة أيام، في تقرير تولى في بعده الأمين العام على أساس التوصيات الواردة فيما يلي:

(أ) تقارير التقييم الوطنية من الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث تكون هذه التقارير متوفرة؛

(٨) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

- (ب) وتقارير الخبراء عن حلقات العمل المواضيعية؛
- (ج) وتقارير الاجتماعات التحضيرية الإقليمية والأقليمية، المشار إليها في الفقرة ٦ أدناه، بشأن تنفيذ برنامج العمل؛
- ٣ - يدعو الجهات المانحة الدولية والأوساط الإنمائية والمنظمات الدولية إلى تقديم معلومات بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ أو قبل ذلك، عن أنشطتها المبذولة لدعم برنامج العمل، وكذلك عن التوصيات المتعلقة بمواصلة العمل لدعم التنفيذ الكامل له، ويطلب أن ينظر الأمين العام في المعلومات المقدمة لدى إعداد التقرير التوليقي المشار إليه في الفقرة ٢ أعلاه؛
- ٤ - يرحب بالعمل الجاري في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية لمواصلة وتعزيز أعمالها التحضيرية للاجتماع الدولي، ويهيب بالمجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية لدى تحضيرها تقارير التقييم الوطنية التي يتعين إنجازها حتى تموز/يوليه ٢٠٠٣، وذلك نظرا إلى أن التقارير الوطنية هي عنصر هام بالنسبة للاستعراض الشامل لبرنامج العمل في تقديم المعلومات عن الظروف الوطنية لكل منها؛
- ٥ - يشدد على ضرورة وضع أحكام الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٥٧ في الاعتبار، عند إعداد التقارير المشار إليها في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ أعلاه، ويدعو الأمين العام إلى استخدام شبكة معلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية استخداما كاملا في جهوده المبذولة لنشر التقارير المختلفة؛
- ٦ - يرحب، وفقا للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٦٢/٥٧، بالاجتماعات التحضيرية الإقليمية التالية من أجل:
- (أ) الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، المقرر عقده في آبيا، ساموا، في الفترة من ٤ حتى ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- (ب) والدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي، المقرر عقده في بورت أوف سبين، ترينيداد وتوباغو، في الفترة من ١٨ حتى ٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٣؛
- (ج) والدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحار الصين الجنوبية، المقرر عقده في برايا، الرأس الأخضر في الفترة من ١ حتى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣،

وكذلك الاجتماع التحضيري الأقليمي، بمشاركة وزارية، من أجل جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في ناسو في جزر البهاما، في الفترة من ٢٦ حتى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛

٧ - **يشجع** الحكومات والمشاركين في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة على أن يبحثوا أيضا، ضمن مجموعة المسائل المواضيعية لتلك الدورة، في المسائل المتصلة بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج العمل؛

٨ - **يدعو** المجتمع الدولي، ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية إلى دعم المبادرات الإقليمية وإلى التعاون بشكل وثيق في شراكة مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية بقصد الإسراع في الأعمال التحضيرية للاستعراض، مع ملاحظة الأعمال التي اضطلعت بها فعلا المنظمات والمؤسسات الإقليمية، ومراعاة الدور التنسيقي الذي أسندته الجمعية العامة إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، وفرع المياه والموارد الطبيعية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع لها، كرئيس لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات من أجل الاجتماع الدولي؛

٩ - **يؤكد** الحاجة إلى المشاركة الكاملة للدول الجزرية الصغيرة النامية في العملية التحضيرية المؤدية إلى الاجتماع الدولي وفي الاجتماع ذاته أيضا، ويدعو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، إلى الإسهام في صندوق التبرعات الاستثماري المنصوص عليه في الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦٢؛

١٠ - **يؤكد أيضا** الحاجة إلى المشاركة الفعالة من الأعضاء المرتبطين باللجان الإقليمية، ويدعو إلى تسهيل مشاركتهم عن طريق صندوق التبرعات الاستثماري المشار إليه في الفقرة ٩ أعلاه؛

١١ - **يدعو** الحكومات المهتمة بالأمر والمنظمات المانحة المعنية إلى دعم مشاركة المجموعات الرئيسية في العملية التحضيرية وفي الاجتماع الدولي ذاته؛

١٢ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يعمل في حدود الموارد الموجودة وأن يستغل بوجه خاص، استغلالا كاملا، وفورات الميزانية التي ستنتج عن عقد الاجتماعين لما بين الدورات المقررين للجنة التنمية المستدامة حسب البرمجة لعام ٢٠٠٣ وعن التبرعات، حسب الحاجة، وذلك من أجل العملية التحضيرية المشار إليها أعلاه.

٣ - **توصي** لجنة التنمية المستدامة أيضا بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع المقرر التالي:

مشروع مقرر

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها الحادية عشرة وجدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة

يخطط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بتقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها الحادية عشرة ويقر جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة على النحو المبين أدناه.

جدول الأعمال المؤقت

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٣ - المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٤-٢٠٠٥.
 - (أ) المياه؛
 - (ب) الصرف الصحي؛
 - (ج) المستوطنات البشرية.
- ٤ - الأعمال التحضيرية لعقد الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٥ - مسائل أخرى.
- ٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة عشرة للجنة.
- ٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثانية عشرة.

باء - المقررات التي اعتمدها اللجنة وتتطلب إجراء من المجلس

- ٤ - تستدعي المقررات التالية التي اعتمدها اللجنة اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها:

المقرر ١/١١ - مركز المنظمات غير الحكومية والمجموعات الرئيسية الأخرى المعتمدة في اجتماع القمة العالمي للتنمية المستدامة

إن اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣،

إذ تأخذ في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦،

وإذ ترحب بالجهود المستمرة للأمين العام وبأعمال اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تدرك ضرورة البت في أكثر الطرق فعالية وسرعة لاعتماد المنظمات غير الحكومية،

توصي بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا للأنظمة الداخلية الراسخة لهيئات الأمم، ومع الإحاطة علما بالعمل الجاري الذي تقوم به اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، في مركز المنظمات غير الحكومية التي اعتمدت لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لكي يمكن للجنة أن تستفيد من مساهمات هذه المنظمات في أقرب وقت ممكن.

المقرر ٢/١١ - مكتب لجنة التنمية المستدامة

طلبت لجنة التنمية المستدامة، في جلستها التاسعة، المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في فترة انتخاب مكتب اللجنة للدورات المقبلة، واضعا في الاعتبار دورة عملها ذات السنتين.

الفصل الثاني

برنامج العمل المقبل للجنة، وتنظيم وطرائق عملها

١ - نظرت اللجنة في البنود ٣ و ٤ و ٥ مجتمعة، في جلساتها من الثانية إلى الخامسة؛ والسابعة، والتاسعة، المعقودة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل و ٥ و ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام المعنون "متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ودور لجنة التنمية المستدامة في المستقبل: مسار التنفيذ" (E/CN.17/2003/2).

ألف - الجزء الرفيع المستوى

٢ - في الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، افتتح رئيس الجلسة (جنوب أفريقيا) أعمال الدورة وأدلى ببيان افتتاحي.

٣ - وفي الجلسات الثانية والثالثة والرابعة، المعقودة في ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل، أدلى الوزراء ببيانات أثناء انعقاد الجزء الرفيع المستوى.

٤ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، أدلى ببيانات وزارية بشأن طرائق وبرنامج عمل اللجنة في المستقبل أصحاب المعالي والسعادة: محمد اليازغي، وزير إعداد التراب الوطني والمياه والبيئة (المغرب)، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ورودولا زيسي، نائبة وزير البيئة والتخطيط المادي والأشغال العامة (اليونان)، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، ومارغريت بيكت، وزيرة الدولة للبيئة والأغذية والشؤون الريفية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وبورغ بريندي، وزير البيئة (النرويج)، والدكتور ديفيد كيمب، كبير أعضاء مجلس الوزراء ونائب رئيس المجلس التنفيذي ووزير البيئة والتراث (أستراليا)، وتوكيا سايفي، وزيرة التنمية المستدامة (فرنسا)، وروني كاسريلس، وزير شؤون المياه والحراجة (جنوب أفريقيا)، وت. ر. بالو، وزير البيئة والغابات (الهند)، وبيتر فان غيل، وزير الدولة للإسكان والتخطيط المكاني والبيئة (هولندا)، وبيتر مارييس، نائب رئيس وزراء الجمهورية التشيكية، وسوسانتو سوتويو، المدير العام للشؤون الاقتصادية والمالية والإئتمانية المتعددة الأطراف، ووزير الخارجية (إندونيسيا)، وبوزو كوفاتشيفيتش، وزير حماية البيئة والتخطيط المادي (كرواتيا)، وديفيد أندرسون، وزير البيئة (كندا)، وإيرينا أ. أوسوكينا، نائبة وزير الموارد الطبيعية (الاتحاد الروسي)، وتامر إقبال، وزير الدولة للبيئة بوزارة البيئة والحكم المحلي والتنمية الريفية (باكستان)، والتيرو ماتيو، وزير البيئة (إيطاليا)، وأملكار تيباس، وزير المدن وتخطيط الأراضي والبيئة (البرتغال)، ومارينا سيلفا، وزيرة البيئة

(البرازيل)، وإيميليس غوستينس، وكيل وزارة البيئة (ليتوانيا)، وهانز شراير، المدير العام لوزارة الزراعة والحراجة والبيئة وإدارة المياه (النمسا)، وجاغديش دارمشاند كونحول الممثل الدائم لموريشيوس، باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

٥ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل، ألقى خطابا في اللجنة، وكيل الأمين العام والممثل الرفيع المستوى لأقل البلدان نمواً، والبلدان غير الساحلية النامية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦ - وفي الجلسة ذاتها أدلى ببيانات وزارية عن طرائق وبرنامج عمل اللجنة في المستقبل، أصحاب المعالي والسعادة: ماريانا راسي، الممثلة الدائمة لفنلندا، وبول نيلسون مفوض التنمية لدى الجماعة الأوروبية، وجورجين تريتن، وزير البيئة وحماية الطبيعة والسلامة النووية (ألمانيا)، وإميل دومبا، وزير الغابات والمياه ومصائد الأسماك والبيئة وحماية الطبيعة (غابون)، وبولا دوبريانسكي، وكيلة وزير الخارجية الشؤون العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية)، وأولغا أوجيدا، الأمين المساعد للعلاقات الدولية بوزارة البيئة (المكسيك)، ومارتن كولين، وزير البيئة والحكومات المحلية (أيرلندا)، ومودو دياغني فادا، وزير البيئة (السنغال)، ويوجين بيرغر، وزير الدولة للبيئة (لكسمبرغ)، وإينا إليزا أوسوريو، وزيرة البيئة والموارد الطبيعية (فترويلا)، وإلفيرا رودريغيز، وزيرة البيئة (إسبانيا)، وبيت نوبس، السفير ورئيس شعبة الشؤون الدولية، الوكالة السويسرية للبيئة والغابات والمناظر الطبيعية (سويسرا)، ويوشيكي ماين، السفير المسؤول بشؤون البيئة العالمية بوزارة الخارجية (اليابان)، وأندريه دورزاك، مدير عام وزارة البيئة (بولندا)، والأمير الدكتور تركي بن ناصر بن عبد العزيز، رئيس وكالة الأرصاد الجوية وحماية البيئة (المملكة العربية السعودية)، ولينا سوميستاد، وزيرة البيئة (السويد)، وزانغ يشان، السفير ونائب الممثل الدائم (الصين)، وتشوتشاي كاسيمسارن، الممثل الدائم (تايلند)، وماركو بالاريزو، القائم بالأعمال، الوزير المفوض ونائب الممثل الدائم (بيرو)، نيابة عن مجموعة ريو، وان دي رويت، الممثل الدائم (بلجيكا)، ورشيد عليموف، الممثل الدائم (طاجيكستان)، وباتريك كالفونغوا، وزير السياحة والبيئة والموارد الطبيعية (زامبيا)، ودانييل كودورنيو، النائب الأول لوزير العلوم والتكنولوجيا والبيئة (كوبا)، ولويس غاليغوس تشيريوغا، الممثل الدائم (إكوادور).

٧ - وفي الجلسة الرابعة للجنة، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل، أدلى ببيانات وزارية أصحاب المعالي والسعادة: نيوتن كولونديو، وزير البيئة والموارد الطبيعية والحياة البرية (كينيا)، وأولادي ب. موسى، وزير الموارد الطبيعية والشؤون البيئية (ملاوي)، وليبوهانغ ل. أنتسني، وزيرة السياحة والثقافة والبيئة (ليسوتو)، والفريد كابللي، الممثل الدائم (جزر

مارشال)، وشواسورين باتار، الممثل الدائم (منغوليا)، ومحفوظ ولد ديداتش، (موريتانيا)، نيابة عن المجموعة الأفريقية، وأنجيل غنونسوا وزيرة الدولة بوزارة البيئة (كوت ديفوار)، ودان نيلسون، السفير بوزارة الخارجية (الدانمرك)، وفرانشيسكو مايجايا، نائب وزير التنسيق والإجراءات البيئية (موزامبيق)، وغونار بالسون، مدير إدارة الموارد الطبيعية والمسائل البيئية بوزارة الخارجية (آيسلندا)، والقاضي شلومو شوهم، المفوض المعني بأجيال المستقبل (إسرائيل)، ومعتز أحمددين خليل، مدير شؤون البيئة والتنمية المستدامة (مصر)، وذو الكفل إدريس، مدير شعبة حفظ وإدارة البيئة، وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة (ماليزيا)، ويعقوب عبد الله محمد، منسق التنمية المستدامة بوزارة البيئة والتنمية العمرانية (السودان)، وإينيلي س. سوبواغا، الممثل الدائم (توفالو)، ويوسف حجة، نائب رئيس إدارة البيئة (جمهورية إيران الإسلامية)، وايسيكيا سافوا، الممثل الدائم (فيجي) نيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ، وأوميتت بامير، الممثل الدائم (تركيا)، وموراري راج شارما، الممثل الدائم (نيبال)، وكيود سميث، السفير المعني بالبيئة (جزر البهاما)، وأحمد أ. عون، السفير والقائم بالأعمال (الجمهورية العربية الليبية)، ومارينو فيلانوفيا كايوت (الجمهورية الدومينيكية)، والأيشير وحيدوف، الممثل الدائم (أوزبكستان)، نيابة أيضا عن تركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، ورئيس الأساقفة سيلستينو ميلوريه، المراقب الدائم (الكرسي الرسولي)، وحسين صباغ عضو البعثة الدائمة (الجمهورية العربية السورية)، وخوسيه مانويل أوفالي، مدير البيئة بوزارة الشؤون الخارجية (شيلي)، وريكارдо أنغويزولا، وزير البيئة (بنما)، وريكارдо أولاتيه، مدير التعاون الدولي بوزارة البيئة والطاقة (كوستاريكا)، وبول لولو، الوزير المفوض بالبعثة الدائمة (نيجيريا).

٨ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٣٠ نيسان/أبريل، قدم رئيس الجلسة موجزا شفويا للمناقشات التي دارت في الجزء الرفيع المستوى.

٩ - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ٩ أيار/مايو، قررت اللجنة أن تدرج في تقريرها موجز الرئيس للجزء الرفيع المستوى (E/CN.17/2003/CRP.2)، ونصه كما يلي:

”أولا - مقدمة

”١ - عُقد الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وقد اشتمل هذا الجزء على: بيانات وزارية بشأن موضوع ”رؤى للجنة التنمية المستدامة“ (طرائق وبرنامج عمل اللجنة في المستقبل)؛ وعلى ثلاثة اجتماعات تفاعلية رفيعة المستوى من اجتماعات المائدة المستديرة عُقدت بالاشتراك مع ممثلي الحكومات والمجموعات الرئيسية والوكالات

بشأن موضوع "الإجراءات والالتزامات ذات الأولوية لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة - من يقوم بالأعمال وتوقيتها وكيفية أدائها"؛ وخمسة منتديات تنفيذ إقليمية بشأن "الخطوات الأولية المتخذة في مناطق مختلفة لإعمال خطة جوهانسبرغ للتنفيذ". كما شارك الوزراء ورؤساء الوكالات في جلستين غير رسميتين.

"٢ - وقد اجتذب الجزء الرفيع المستوى عددا كبيرا من الوزراء المعنيين بقطاع البيئة وغيره من القطاعات، ومن كبار المسؤولين، ورؤساء الوكالات، وممثلي المجموعات الرئيسية. وانطوت اجتماعات المائدة المستديرة والمنتديات الإقليمية على تبادل حيوي للآراء فيما بين المشاركين. وأعربت الوفود عن تأييدها لعقد الجزء الرفيع المستوى في بداية الدورة.

"ثانيا - برنامج العمل المقبل للجنة "لجنة عامة"

"٣ - أكد المشاركون مجددا الدور الفريد للجنة التنمية المستدامة والولاية التي تنفرد بها بوصفها الهيئة الوحيدة الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة التي تقوم بتيسير عملية الإسراع بتحقيق التنمية المستدامة. وأشاروا إلى أن الدور الرئيسي للجنة ما زال يتمثل في رصد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ واستعراض هذا التنفيذ وتنسيقه.

"٤ - وشدد المشاركون على أهمية اشتغال برنامج العمل الجديد للجنة على عنصري الملكية والمشاركة على الصعيد السياسي. وذكر أن اللجنة مؤهلة لأن تكون منتدى للتنسيق وتحقيق التكامل، وأنه سيكون في وسعها أن تضيف قيمة إضافية على أعمال الأجهزة والوكالات التنفيذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

"٥ - وأضاف المشاركون أنه ينبغي أن تضع اللجنة في الاعتبار أيضا الحوار الجاري في الجمعية العامة بشأن المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

"٦ - وأعربت وفود الدول الأعضاء من جديد عن التزامها بكفالة اتباع نهج أكثر تكاملا إزاء تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد القطري، وأبرزوا الفائدة المتبادلة التي ينطوي عليها تحسين برنامج عمل اللجنة وجعله أقرب إلى المنحى العملي، وتحسين التكامل على الصعيد القطري. كما عقدت هذه الوفود العزم على كفالة أن

توجه اللجنة رسالة قوية إلى الحكومات في هذا الصدد، وعلى أن تطلب إلى الأمين العام أن يشجع رؤساء الدول والحكومات في جميع المنتديات ذات الصلة على الأخذ بنهج أكثر تكاملاً إزاء تحقيق التنمية المستدامة.

”٧ - وتم التشديد على أهمية الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، التي تحقق التكامل بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وأشار إلى أنه تم الاتفاق في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على ضرورة الأخذ بهذه الاستراتيجيات في جميع البلدان بحلول عام ٢٠٠٥.

”٨ - وأكد المشاركون أن الوزراء المسؤولين عن مختلف القطاعات الوزارية ينبغي أن يشاركوا في الاستراتيجيات المذكورة أعلاه، وكذلك ينبغي أن تفعل اللجنة، تبعا للمجال المعين الذي تركز عليه الاستراتيجيات في حينه.

”المناقشات بشأن المسائل

”٩ - أشار إلى أن موضوع ”التنمية المستدامة من أجل القضاء على الفقر“، الذي كان موضع اهتمام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ينبغي أن يظل الموضوع الأساسي لعقد جوهانسبرغ وأن يكون النبراس الذي تسترشد به اللجنة في جميع ما تضطلع به من أعمال خلال هذه الفترة. وأكد المشاركون مجددا أهمية تناول جميع جوانب البرنامج المقبل للجنة مع المسائل المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وسبل التنفيذ، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والصحة، في جميع جوانب البرنامج المقبل للجنة؛ بوصفها من المسائل الشاملة، وكذلك بالنسبة إلى علاقاتها بكل مسألة وكل مجال للتركيز تجري مناقشته. وأكدوا أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص أيضا في كل دورة من دورات العمل للمسائل المتعلقة بأفريقيا وبالدول الجزرية الصغيرة النامية وبأقل البلدان نموا.

”١٠ - وتم التشديد على حُسن الإدارة على جميع المستويات، وعلى أن الإدارة الحسنة على الصعيد المحلي يكملها العمل المتعدد الأطراف والتعزيز من الأمم المتحدة، وحُسن الإدارة والمساءلة المؤسسية في الأوساط التجارية والمؤسسات المالية على الصعيد العالمي. وذكّر أنه ينبغي مواصلة اتباع نهج يركز على البشر إزاء تحقيق التنمية المستدامة.

”١١ - وأوضح المشاركون أن تحديد محور أساسي للتركيز لكل دورة من دورات العمل التي تستغرق عامين سيكون أمرا هاما لإضفاء الجدوية على أعمال اللجنة في نظر جميع الوزراء المعنيين، وكذلك لكفالة الخروج من جلسات اللجنة بأنجع النتائج.

وينبغي أن يضم محور التركيز هذا مجموعة من المسائل المتصلة ببعضها بعضاً، الأمر الذي يمكن اللجنة من التعامل مع محور تركيز كل دورة بصورة متعمقة، ومن تناول جميع المسائل الشاملة، والصلات التي تربط هذا المحور بالمواضيع الأخرى المتصلة بالموضوع قيد المناقشة من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة.

”١٢ - وتم التأكيد على أنه ينبغي في إطار محور التركيز هذا تجنب الوقوع في خطأ إبعاد الأهداف الأخرى الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ عن دائرة الاهتمام. فجميع الأهداف والقرارات الواردة في الخطة لها أهميتها. وفي كل دورة أشير إلى أنه بالإضافة إلى مجالات التركيز الرئيسية، سوف يكفل برنامج عمل كل دورة أيضاً أن يجري رصد واستعراض التقدم المحرز في جميع المجالات الأخرى الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وجدول أعمال القرن ٢١. وسيلزم أن يهيئ شكل الإبلاغ ونظامه المجال أمام تحقيق ذلك بأفضل صورة بناءة. كما سيتم تصميم برنامج العمل المقبل بقدر كاف من المرونة يتيح للجنة التعامل مع المسائل العاجلة والهامة حين ظهورها.

”١٣ - وركزت المناقشة على الاقتراحات المتعلقة بمجالات التركيز لدورتي العمل المقبلتين. واقتُرح أن يقدم في الدورة الحادية عشرة للجنة اقتراح إرشادي بشأن دورة العمل الثالثة، وأن تؤكد اللجنة المسائل المتعلقة بدورة العمل الثالثة وتقدم إرشادات بشأن دورة العمل الرابعة في دورتها الثانية عشرة، وهلم جرا.

”١٤ - واقتُرح أن يكون موضوع المياه هو الموضوع الرئيسي لدورة العمل الأولى. وأوصي بأن يشتمل هذا الموضوع على مجموعة من المسائل المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، من بينها إدارة الموارد المائية، والهدف المتعلق بخطط تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بحلول عام ٢٠٠٥، والأهداف المتعلقة بتوفير سبل الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي، والمياه والزراعة، والمياه والصحة، والمسائل المتعلقة بالمياه والأراضي.

”١٥ - وأشير إلى أنه ستجري بالإضافة إلى ذلك مناقشة المسائل الشاملة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. وستشمل هذه المسائل سبل التنفيذ (ولا سيما توفير التمويل والموارد اللازمة للتنفيذ)، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والمسائل المتصلة بالجنسانية، والإدارة، والأطر القانونية والتنظيمية، واتساق السياسات. ومن النتائج الرئيسية التي ستخلص إليها هذه الدورة أيضاً تحديد الترتيبات المؤسسية الخاصة بالمسائل المذكورة داخل الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، ستجري هذه

المناقشة في إطار القضاء على الفقر، وتغير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٦ - واقترحت وفود كثيرة أن تكون الطاقة هي محور التركيز الرئيسي للدورة الثانية لبرنامج عمل اللجنة. وذكرت أن هذا الموضوع يمكن أن يشمل مجموعة من المسائل، من قبيل توفير سبل الحصول على الطاقة، وكفاءة الطاقة، وتحسين الإنتاجية الصناعية، وتغير المناخ، وتنويع إمدادات الطاقة، وإدارة الموارد الطبيعية، والطاقة المتجددة. وستمثل المسائل الشاملة أحد العناصر الرئيسية لجدول الأعمال.

١٧ - وتدعم مجالات التركيز هذه المسائل المتعلقة بالقضاء على الفقر والإنتاج المستدام، واستهلاك الموارد الطبيعية. ومن شأن إحراز النجاح في التعامل مع هذه المواضيع في الدورتين الأوليين لبرنامج العمل أن يعطي أيضا مؤشرا إيجابيا للحكومات وللفقراء في العالم على أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة يحقق نتائج فعلية تفيد البشرية جمعاء.

١٨ - وركزت المناقشات على الروابط بين أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة والفقر. وأشار إلى أن التثقيف والوعي لهما أهمية بالغة بالنسبة لتغيير الاتجاهات والسلوك، إذ أن البحوث والتكنولوجيا أمران أساسيان في إحداث التغيير. وركزت وفود كثيرة على مسألة إدارة الموارد البشرية، بالنظر إلى دورها الرئيسي في القضاء على الفقر، واعتماد غالبية الناس في البلدان النامية على هذه الموارد في كسب رزقهم.

١٩ - وألقي الضوء على ضرورة الربط بشكل واضح بين أهداف وغايات التنمية المستدامة من ناحية وسبل تحقيقها من ناحية أخرى. فالاحتياجات المالية لتحقيق التنمية المستدامة تتجاوز الموارد المتاحة لذلك في كثير من البلدان النامية. كما أنه من المطلوب إحداث زيادة كبيرة في تدفق الموارد المالية، بما في ذلك مضاعفة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، وفي الاستثمارات الخاصة والشراكات. وأعربت الوفود عن تأييدها للأعمال التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بإعداد اقتراح بشأن إنشاء صندوق التضامن العالمي الذي اتفق عليه في جوهانسبرغ.

٢٠ - وقد اتفقت بصورة كبيرة آراء الوفود من البلدان المتقدمة النمو والنامية بشأن الأهمية البالغة لزيادة سبل الوصول إلى الأسواق من أجل حشد الموارد، بما في

ذلك إزالة أشكال الدعم الزراعي التي تُقدم في البلدان المتقدمة النمو والتي تحدث تشوهات في المجال التجاري وتضرر بالبيئة.

”ثالثاً - تنظيم أعمال اللجنة

”دورة العمل

”٢١ - اتفق على مفهوم دورة العمل التي تستغرق سنتين. وسوف تركز السنة الأولى من الدورة على استعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات والأهداف والغايات المتصلة بالتنمية المستدامة. وستسمى هذه السنة بسنة الاستعراض. أما السنة الثانية في كل دورة فينبغي أن تركز على القرارات المتعلقة بكيفية التغلب على المعوقات والعوائق والحواجز التي تحول دون عملية التنفيذ. وستسمى هذه السنة بسنة وضع السياسات.

”٢٢ - وينبغي أن تنظم دورات العمل على نحو يتسم بالبساطة والفعالية والكفاءة، مع تحاشي عقد جلسات كثيرة لا لزوم لها. كما يمكن تبسيط تنظيم العمل المقترح في تقرير الأمين العام وإيضاح مواعيد الجلسات.

”رصد التنفيذ

”٢٣ - أشار المشاركون إلى أن الرصد الجيد وتوافر المؤشرات وآليات الإبلاغ من الأمور الأساسية لتقييم التقدم، فهي تمكّن من تحديد المعوقات والاختناقات، والمسائل الناشئة، والفرص المتاحة والتهديدات القائمة، ومن التركيز على الإجراءات الملزمة. وانصب تشديد قوي على ضرورة الاستعانة بلجنة التنمية المستدامة كمنتدى عالمي لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات.

”الجزء الرفيع المستوى

”٢٤ - رُئي أن الجزء الرفيع المستوى الذي تعقده لجنة التنمية المستدامة له أهميته في كفاءة توافر القيادة والالتزام من جانب الحكومات على أرفع المستويات، وتحديد الاتجاه السياسي العام لدورات اللجنة. وأشار إلى أن هذا الجزء ينبغي أن يتسم بالتفاعل والتركيز، وأن يخلص إلى توصيات ذات منحى عملي من شأنها أن تعزز عملية التنفيذ. كما رُئي أن مشاركة قطاعات متعددة في هذا الجزء أمر أساسي لتعزيز اتساق السياسات المتعلقة بالتنفيذ على الصعيد القطري واتساق السياسات التي توضع في إطار اللجنة. وأعرب المشاركون عن الأهمية البالغة لمشاركة رؤساء

وكالات وبرامج الأمم المتحدة، ومؤسستي بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية في هذا الجزء.

”التنفيذ على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي

”٢٥ - أعرب المشاركون عن تأييدهم لزيادة الاهتمام الموجه للصعيد الإقليمي ولمشاركة المنظمات الإقليمية في أعمال اللجنة. كما أعربوا عن تأييدهم لمفهوم متدييات التنفيذ الإقليمية التي تهئ الفرصة لبناء شراكات يعتد بها ويمكن تكرارها ورصدها من أجل إعمال خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأشار إلى أن المناقشات التي دارت في متدييات التنفيذ الإقليمية التي عقدت في إطار الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة قد ركزت على ضرورة تعزيز التبادل المثمر للخبرات، وحشد الإجراءات من أجل التشجيع على تحقيق التنمية المستدامة.

”٢٦ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها لأن تقسيم المناطق الإقليمية الذي تأخذ به الأمم المتحدة حاليا قد يقيد إلى حد ما من إمكانية تقديم بعض مجموعات البلدان لمبادرات ترمي إلى تنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة. وأشار إلى أهمية الانسجام بالمرونة بين المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية عند بناء البعد الإقليمي لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

”دور المجموعات الرئيسية

”٢٧ - وُجّهت دعوة قوية من أجل تعزيز مشاركة المجتمع المدني في اللجنة. وُذكر أنه يلزم تشجيع الأوساط العلمية والتعليمية على المساهمة في أعمال اللجنة. ورُئي أن التفاعل فيما بين الوزراء والممثلين رفيعي المستوى للمجموعات الرئيسية أمر له قيمة بالغة. كما ذُكر أنه يلزم تحسين التوازن في تمثيل المجموعات الرئيسية من الشمال والجنوب.

”٢٨ - كما اعتُبرت زيادة مشاركة المجموعات الرئيسية في أعمال اللجنة ومن الأمور الهامة. ولا بد من أن تكفل أيضا الدورات المقبلة للجنة وجود تمثيل رفيع المستوى للمجموعات الرئيسية. وُذكر أنه ينبغي تشجيع البلدان المانحة والوكالات على المساعدة في هذا الصدد. وتكررت في مداخلات الكثير من المشاركين الإشارة إلى ضرورة التركيز على المسائل الجنسانية في استراتيجيات القضاء على الفقر.

”الشراكات

”٢٩ - ذكر المشاركون أن اللجنة ينبغي أن تعمل كجهة تنسيق للمناقشات المتعلقة بالشراكات بوصفها من الأدوات المكتملة لتعزيز تنفيذ الالتزامات أو الاتفاقات الحكومية الدولية. وقالوا إنه ينبغي التوسع في الأجزاء المتعلقة بالشراكات من الدورات المقبلة للجنة بحيث لا تقتصر على تسجيل مبادرات الشراكة، بل تشمل أيضا تقارير عن التقدم المحرز في المبادرات القائمة.

”٣٠ - وأبدى المشاركون موافقة عامة على المبادئ التوجيهية التي اعتمدت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ولكنهم ذكروا أنه يمكن للجنة أن تتوسع في تحديد معالم العمل الخاصة بهذه المبادئ التوجيهية. كما ذكروا أنه ينبغي أيضا وضع آلية لكفالة عدم تركيز مبادرات الشراكة على بعض المجالات أو المناطق فقط.

”التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

”٣١ - رُئي أن التعاضد فيما بين وكالات وبرامج الأمم المتحدة أمر بالغ الأهمية. إذ ينبغي ضمان الأخذ في أعمال الوكالات المختلفة بنهج متكامل ومنسق إزاء التنفيذ، كما يجب أن تستجيب الأمم المتحدة بشكل منسق لجدول أعمال القرن ٢١ والنتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية.

”٣٢ - وأشار إلى أنه ينبغي أن تحسن اللجنة من تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسستي بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك إلى ضرورة أن تؤدي الوكالات دورا أكثر فعالية في الدورات المقبلة. وينبغي أن تقدم اللجنة بصفة منتظمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي توصيات تتعلق بمواضيع التنمية المستدامة كي ينظر فيها المجلس. وكان من البوادر المشجعة للجزء الرفيع المستوى ما ذكر عن أن مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق يعكف في الوقت الحالي على استعراض نظام منظمي المهام في الأمم المتحدة، في إطار تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

”رابعاً - الخاتمة

”٣٣ - اتسمت المداولات التي جرت في إطار الجزء الرفيع المستوى بالإيجابية والحماس. إذ كانت الاقتراحات المقدمة بناءة وعملية وتتسم بطابع إجرائي وتطلعي، والأهم من ذلك أنها كانت اقتراحات مركزة. وقد أعرب جميع المشاركون عن

التزامهم القوي بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وكان من الواضح أن الجزء الرفيع المستوى قد نفذ ما كُلف به من توفير الاتجاه السياسي وتحديد التوجه العام لبقية أجزاء الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة“.

باء - حوار أصحاب المصلحة المتعددين

١٠ - قررت اللجنة، في جلستها التاسعة المعقودة في ٩ أيار/مايو، أن تدرج في تقريرها تلخيصاً قدمه الرئيس لحوار أصحاب المصلحة المتعددين (E/CN.17/2003/CRP.3) ونصه كالتالي:

”مقدمة

”١ - تم، كجزء من الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، تشجيع الحكومات والمجموعات الرئيسية على المساهمة في حوار تفاعلي بين أصحاب المصلحة المتعددين، والذي عقد في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكانت المناقشات صريحة ومثرية، وجسدت المحاولات الجدية التي تقوم بها جميع الأطراف لتعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية في أنشطة اللجنة.

”٢ - وسعت المداولات إلى تغطية أربعة مجالات رئيسية وهي:

- مشاركة المجموعات الرئيسية وتمثيلها في اجتماعات اللجنة؛
- مساهمة المجموعات الرئيسية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)؛
- برنامج العمل المقبل للجنة وتنظيم أعمالها وطرائق عملها في المستقبل؛
- مساءلة المجموعات الرئيسية ومسؤوليتها في مجال التنفيذ.

”٣ - وابتثق عن الحوار موضوع رئيسي وهو تحديد الالتزام بمعالجة مسألة التنمية المستدامة في إطار متعدد الأطراف والدور المركزي الذي تؤديه في مجال التنمية المستدامة النهج التي تتمحور حول الإنسان والحقوق.

”مشاركة المجموعات الرئيسية وتمثيلها

”٤ - تم الإقرار بأن اللجنة تشكل أحد المنتديات القليلة الموجودة في الأمم المتحدة التي تتيح لطائفة متنوعة من جماعات أصحاب المصلحة المشاركة الفعلية والمساهمة في عملية متعددة الأطراف كبيرة. وطلب الكثير من المشاركين في أعمالها مشاركة ممثلين عن قطاعات أخرى من أصحاب المصلحة والحكومات أيضاً. وشددت

النقابات العمالية على ضرورة وجود مشاركة أكثر توازنا تعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٥ - وطلب من اللجنة النظر في توسيع نطاق المشاركة بحيث تشمل ممثلين عن المستهلكين والجماعات الدينية والبرلمانيين ووسائل الإعلام. واتفق على ضرورة أن يشمل ذلك المجموعات الضعيفة مثل المعوقين والمسنين، وإدراك أهمية الدور الذي سيؤديه المعلمون في أعمال اللجنة المقبلة. كما شددت المجموعة النسائية على أهمية وجود توازن ملائم بين الجنسين في جميع اجتماعات اللجنة.

٦ - وأعربت وفود عدة عن قلقها إزاء العدد القليل من أصحاب المصلحة من الجنوب في وفود المجموعات الرئيسية لدى اللجنة. وإصلاحا لهذا الاختلال في التوازن، صارت نداءات وتعهدات وفود من كل من الشمال والجنوب على السواء بتوفير إمكانية الحصول على موارد من المنظمات التي تمتلك مقادرا أكبر من الموارد ومن الوكالات المانحة، لتغطية تكاليف مشاركة مجموعات رئيسية من البلدان النامية، بغية تشجيع إيجاد تمثيل للمجموعات الرئيسية أكثر توازنا من الناحية الجغرافية في الاجتماعات القادمة.

٧ - وجرى الإعراب أيضا عن تأييد إشراك ممثلين عن المجموعات الرئيسية في الوفود الوطنية، كآلية لتعزيز مشاركة تلك المجموعات في أعمال اللجنة. وأفادت عدة وفود بأنها تقوم بانتظام بإشراك ممثلين عن المجموعات الرئيسية في وفودها، مما أدى إلى نتائج بناءة، وحثت الوفود الأخرى على أن تحذو حذوها. ورحبت المجموعات الرئيسية بهذا الاقتراح، غير أنها أيدت الممارسة التي درجت عليها اللجنة المتمثلة في اختيار المشاركين من المجموعات الرئيسية عن طريق آليات تقوم هذه المجموعات نفسها بتنظيمها وذلك لضمان الشفافية. وفي هذا الصدد، تبقى مسؤولية المشاركين أمام مناصريهم المحليين أمرا فائق الأهمية.

٨ - وشدد ممثلو الشباب على أهمية مشاركتهم السياسية في صنع القرارات، بخاصة على الصعيد الوطني. ويشكل الشباب في العديد من البلدان النامية قوة سياسية ذات شأن، وفي وسعهم الاضطلاع بدور قيادي عن طريق المشاركة بحيوية في المناقشات السياسية التي تدور داخل بلدانهم.

٩ - وتم التشديد على أنه يقع التزام على جميع الأطراف بكفالة أن تنظر اللجنة في تمثيل المجموعات الرئيسية فيها بشكل مناسب وأن تنفذ ذلك.

”مساهمات المجموعات الرئيسية في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ

”١٠ - ساد توافق في الآراء بأن تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ ليست من مسؤولية الحكومات وحدها، بل إن على أصحاب المصلحة أيضا دورا فائق الأهمية يؤديه في تنفيذها. وذكر ممثلو قطاع الأعمال أنهم يعتبرون الشراكات الطوعية وسيلة رئيسية لحشد دعم هذا القطاع لتحقيق أهداف اللجنة. واعتبر قطاع الأعمال أن الأولويات التي يمكن أن يساهم بها في هذا الصدد هي إيجاد فرص للعمل وتقديم الخدمات وتطوير التكنولوجيات الابتكارية.

”١١ - وشدد ممثلون عن الدوائر العلمية والتكنولوجية على الدور المزدوج الذي يؤديه كمقدمين للمعلومات العلمية الموثوقة التي يقتضيها صنع القرارات وكمثقفين للجمهور. وأكدوا ضرورة وجود التزام دولي بتضييق الفجوة المعرفية الموجودة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وذلك عبر الدعم الدولي لتنمية قدرات البلدان النامية والاستثمار فيها لإثراء المعرفة. وأشار إلى أهمية دور المعارف المحلية بوصفها مكملة للمعارف العلمية. وأشارت الدوائر العلمية إلى ضرورة إقامة توازن بين تمويل القطاع العام والقطاع الخاص للبحوث.

”١٢ - وشدد ممثلون عن الحكومات المحلية على ضرورة توفير المزيد من الموارد للمبادرات التي تتخذ على الصعيد المحلي. وأشار إلى العمل الهام الذي تضطلع به السلطات المحلية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

”١٣ - وأثيرت مسألة الإعانات للزراعة التي تؤدي إلى خلل في التجارة واعتُبرت عائقا خطيرا يحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

”برنامج العمل المقبل للجنة التنمية المستدامة وتنظيم أعمالها وطرائق عملها في المستقبل

”١٤ - أشارت المجموعات الرئيسية في تعليقاتها إلى تأييدها دورة السنتين المقترحة لبرنامج العمل الجديد ولاعتبار المياه والطاقة مجالين ذوي أولوية في أول دورتين. ولفت الممثلون عن المزارعين الانتباه بصفة خاصة إلى أهمية ربط مسألة المياه بمسائل الأمن الغذائي. وتم كذلك الإعراب عن تأييد عام لمتنديات التنفيذ الإقليمية المقترحة، التي اعتُبرت من الوسائل التي تؤدي إلى زيادة مشاركة المجموعات الرئيسية في جهود الرصد والتنفيذ.

١٥ - واقترحت عدة مجموعات رئيسية إشراك أصحاب المصلحة في أفرقة الخبراء أو اللجان الفرعية التي يمكن تشكيلها أثناء أعمال اللجنة المقبلة. وبينما يمكن لبعض هذه الآليات أن تشمل قطاعات محددة من الجماعات الرئيسية، بما في ذلك العلماء، يمكن للأخرى أن تكون آليات تضم أصحاب مصلحة متعددين. ووجهت نداءات من أجل مشاركة المجموعات الرئيسية في جميع خطوات عملية التنفيذ بدءاً من وضع البرامج وحتى رصد تقدمها.

١٦ - واقترح ممثلو الشعوب الأصلية والمنظمات غير الحكومية اتباع نهج يركز على الحقوق، واعتماد الموافقة المسبقة عن علم، واحترام التنوع الثقافي كمبدأين عامين ينبغي أن تتأسس عليهما أعمال اللجنة المقبلة. ويلزم إدراج مسائل المرأة والمساواة بين الجنسين في صلب أعمال اللجنة المقبلة. وطلب إجراء تحليل لخطوة جوهانسبرغ للتنفيذ من المنظور الجنساني.

١٧ - وهناك حاجة إلى تعزيز شبكات أصحاب المصلحة، لا سيما على الصعيد القطرية والإقليمية ودون الإقليمية، بغية تعزيز الجهود المتضافرة التي تبذل لمعالجة المسائل ذات الصلة بتحقيق أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

١٨ - مساءلة المجموعات الرئيسية ومسؤوليتها في مجال التنفيذ

١٨ - ثمة ضرورة لاتخاذ ترتيب خاص يتيح للمجتمع المدني أو المجموعات الرئيسية رفع تقارير إلى اللجنة. وفيما تتحرك اللجنة نحو المزيد من التركيز على التنفيذ، سيلزمها أن تكفل أن يشمل إطار التنفيذ أيضاً الجهات الفاعلة غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، قدمت المجموعات النسائية اقتراحات عملية تدعو اللجنة إلى وضع مؤشرات وآليات للإبلاغ لتثبت إدخالها المسائل الجنسانية في صلب أعمالها. وأيدت وفود مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عمليات الرصد والتقييم وشددت على قيمة استخدام مؤشرات التنمية المستدامة.

١٩ - وتوجه الرئيس بالشكر إلى جميع المشاركين لما أبدوه من نضج وعمق تفكير لدى معالجتهم المسائل المطروحة وأكد للمشاركين أن مضمون الحوار سيُعرض أثناء المداولات التي ستشهدها الدورة الحادية عشرة للجنة.

جيم - الإجراء الذي اتخذته اللجنة

برنامج العمل المقبل للجنة التنمية المستدامة وتنظيم أعمالها وطرائق عملها في المستقبل
١١ - كان معروضا على اللجنة، في جلستها التاسعة المعقودة في ٩ نيسان/أبريل، نص مشروع قرار بعنوان "برنامج العمل المقبل للجنة التنمية المستدامة وتنظيم أعمالها وطرائق عملها في المستقبل"، تضمنته ورقة غير رسمية عُُمِّت باللغة الإنكليزية فقط، وقدمها الرئيس المشاركان للفريقين العاملين الأول والثاني.

١٢ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى موظف أقدم في الأمانة العامة ببيان.

١٣ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، قدم الرئيس المشاركان للفريقين العاملين الأول والثاني بيانا عن نتائج المشاورات التي جرت بشأن مشروع القرار.

١٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلت الجهتان الميسرتان (إندونيسيا وكندا) ببيان عن نتائج المشاورات التي جرت بشأن مشروع القرار.

١٥ - وفي ذات الجلسة أيضا، أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة، والمغرب (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وسويسرا، واليابان، وأستراليا، وكرواتيا، واليونان (باسم الاتحاد الأوروبي)، وكذلك المراقب عن جمهورية كوريا.

١٦ - وفي الجلسة نفسها كذلك، أدلى الرئيس ببيان.

١٧ - وفي الجلسة ذاتها، تلا أمين اللجنة بيانا بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار (انظر المرفق الثالث).

١٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثلا الهند والولايات المتحدة الأمريكية ببيانين.

١٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المعدلة شفويا خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، مشروع القرار الأول).

٢٠ - وفي الجلسة ذاتها، قررت اللجنة الإحاطة علما بالوثيقتين E/CN.17/2003/4 و E/CN.17/2003/5 ودعوة لجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة إلى أن تضع في الاعتبار خلال مداولاتها بشأن هاتين الوثيقتين، ما اتخذ من قرارات بشأن برنامج العمل المقبل للجنة التنمية المستدامة وتنظيم أعمالها وطرائق عملها في المستقبل.

الفصل الثالث

الإجراءات والالتزامات المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على جميع المستويات

- ١ - نظرت اللجنة في البنود ٣ و ٤ و ٥ معاً في جلساتها الثانية إلى الخامسة والسابعة والتاسعة، المعقودة في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل، و ٥ و ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣.
- ٢ - وللإطلاع على المناقشة التي أجرتها اللجنة وما اتخذته من إجراءات، انظر الفصل الثاني.

الفصل الرابع

منتديات التنفيذ الإقليمية

١ - نظرت اللجنة في البنود ٣ و ٤ و ٥ مجتمعة في جلساتها الثالثة إلى الخامسة وجلساتها السابعة والتاسعة، المعقودة خلال الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ نيسان/أبريل وفي ٥ و ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣.

٢ - أعدت الأمانة العامة موجزا لما دار في منتديات التنفيذ الإقليمية، يرد نصه فيما يلي:

”١ - عقدت خمسة منتديات تنفيذ إقليمية أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، في يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وأكدت المنتديات الإقليمية جميعها أهمية التنفيذ الإقليمي لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وأعربت عن تأييدها القوي للنهج الإقليمية ودون الإقليمية، ولمشاركة المانحين، في تشجيع بذل المزيد من الجهود التنفيذية، وإحراز تقدم في التنفيذ، على حد سواء. ودعت المنتديات بصفة عامة إلى مشاركة أكبر من جانب الأطراف صاحبة المصلحة في كل مرحلة من مراحل العمليات التحضيرية الإقليمية ودون الإقليمية للجنة، وفي تنفيذ أولويات التنمية المستدامة.

”منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

”٢ - يتضمن إطار التنفيذ الإقليمي الذي أعلن عنه في مؤتمر القمة العالمي، وسمي مبادرة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، الأولويات الإقليمية للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بيد أنه كان هناك توافق في الآراء واسع النطاق بأن المنظور الإقليمي العام ينبغي أن تنعكس فيه بشكل كامل المبادرات والاستراتيجيات دون الإقليمية للجنة أمريكا الوسطى المعنية بالتنمية المستدامة، وحلف بلدان الأنديز، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، فضلا عن برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويتمثل التحدي الرئيسي لتشجيع التنفيذ في المنطقة الإقليمية في ضمان توفر مستويات كافية من المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمارات الأجنبية المباشرة لدعم ذلك التنفيذ. وعلى الرغم من أن قدرا كبيرا من التقدم المحرز واضح للعيان، فقد تم التحذير، منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي، بأن وتيرة التنفيذ قد تباطأت في بعض المجالات بسبب انعدام الاستثمارات الذي يعود إلى نقص في التمويل السهمي.

٣٠ - وكان هناك تأكيد واضح لتبني نهج متعدد التخصصات إزاء عملية التنفيذ، بما في ذلك تمويل التنمية، وإقامة روابط بين السياسة المالية والبيئة، وبين الطاقة والبيئة، وبين التجارة والتنمية، وتخفيف آثار الكوارث الطبيعية، وحقوق إتاحة الوصول إلى المعلومات. وتكرر الإعراب عن التأييد لوضع مزيد من المؤشرات للتنمية المستدامة تكون مكيفة لظروف المنطقة، ومحددة المهمة لقياس تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي. وتعترم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إنشاء لجنة تجتمع مرة كل سنتين فيما بين الدورات لاستعراض ما تم إنجازه في إطار خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٣١ منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٣٢ - ساد اتفاق عام بشأن ضرورة توفير دعم قوي للتنفيذ الإقليمي ودون الإقليمي لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين ونتائج مؤتمر قمة جوهانسبرغ. ويبين الاجتماع الوزاري القادم الذي سيعقد في كييف، في إطار عملية البيئة من أجل أوروبا، إمكانية المشاركة السياسية رفيعة المستوى في عملية متابعة خطة جوهانسبرغ للتنفيذ على المستوى الإقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا. بيد أن هناك حاجة لتبني جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية منظورا أوسع نطاقا يشمل أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها. وفضلا عن ذلك، فإن تبادل الخبرات فيما بين المناطق دون الإقليمية، لكي تتعلم من بعضها بعضا، يعتبر أمرا ذا أهمية. ومن أمثلة أطر التعاون دون الإقليمية للتنمية المستدامة جدول أعمال القرن ٢١ لمنطقة بحر البلطيق، ومجلس بلدان الشمال الأوروبي.

٣٣ - وانصب تشديد قوي على أهمية استراتيجيات التنمية المستدامة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والمحلية، فضلا عن الحاجة إلى الالتزام بهذه الاستراتيجيات على المستويات الرفيعة. وفيما يخص استراتيجيات التنمية المستدامة بصفة عامة، اتفق على أن القيام بعملية رصد متسقة يتسم بأهمية حاسمة. وتم التسليم بأن الشراكات يمكن أن تساعد في إنجاز التنمية المستدامة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية، وأن ثمة حاجة للتقييم الذاتي على مستوى الشراكات الفردية قبل إجراء تقييم عام على مستوى اللجنة. ولوحظ أيضا أن بناء القدرات لتحقيق الحكم الرشيد، وتبادل الخبرات، هما أمران ضروريان لتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي أيضا تعزيز المساهمات التي تقدمها الأوساط العلمية.

٦٠ منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٦٠ - كان هناك توافق في الآراء واسع النطاق في المنتدى الإقليمي لأفريقيا بأن التنمية المستدامة هي ذات أهمية حاسمة لهذه المنطقة الإقليمية، لا سيما في ما يتعلق بالتخفيف من وطأة الفقر.

٦١ - ومن الأمور المسلّم بها اعتبار الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا الإطار الرئيسي للسياسات من أجل تحقيق خطة جوهانسبرغ للتنفيذ والأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا. وتعالج الشراكة طائفة من المجالات ذات الأولوية لأفريقيا، ومن بينها: الديمقراطية والحكم السديد؛ الصحة - لا سيما فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل؛ والزراعة؛ والوصول إلى الأسواق؛ وبناء القدرات؛ والتعليم؛ والسلام والأمن؛ والهياكل الأساسية - بما في ذلك إمكانيات الحصول على المياه والطاقة؛ والبيئة. وقد دخل تنفيذ الشراكة الآن مرحلته الثالثة، وتم اتخاذ الإجراءات ذات الصلة أو أنها قيد اتخاذ. وثمة حاجة إلى تعاون أوثق بين الشراكة والاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بمساهمتهما في عملية اللجنة.

٦٢ - وتم تحديد عدد من التحديات باعتبارها عقبات تقف في وجه التنفيذ في أفريقيا، بما في ذلك الافتقار إلى بناء القدرات، والموارد المالية، والوصول إلى الأسواق للمشاركة في التجارة الدولية، ونقل التكنولوجيا. وحتى يتسنى التغلب على بعض هذه العقبات، تمت مناشدة الدول المتقدمة النمو بأن تفي بالتزاماتها في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية المتمثلة في نسبة ٠,٧ في المائة، وأن تدخل في شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص للمساعدة في معالجة الأولويات الأفريقية. وساد أيضا الشعور بأن أفريقيا تحتاج إلى أن تتولى بنفسها جمع مواردها المالية. وأثيرت مسألة أخرى رئيسية تتعلق بإزالة الإعانات للزراعة، وهي المسألة التي تسبب عوائق تجارية لأفريقيا.

٦٣ منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٦٣ - تم التأكيد مرارا على هدف تحقيق السلام في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا باعتباره في غاية الأهمية لإيجاد أساس يمكن انطلاقا منه السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعاني منطقة اللجنة منذ أمد طويل من تواتر حصول الصراعات والحروب، مما اضطر الحكومات إلى أن تتخلى عن استراتيجياتها الإنمائية، وتزيد من حجم نفقاتها العسكرية التي تصل إلى ثلاثة أضعاف المتوسطات الدولية، وإلى أن تحد من الحقوق المدنية وحقوق الإنسان. وأفضت

الصراعات المتواصلة إلى مزيد من التديني في الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم تقلص الاستثمار الأجنبي المباشر، وأدى ذلك إلى تدهور الهياكل الأساسية الاقتصادية والمادية. ومن الآثار الأخرى التي وقعت جراء هذه الأوضاع ظاهرة التفتت الاجتماعي، وبروز الأصولية الدينية، وفقدان الموارد البشرية. وتشمل أولويات التنمية المستدامة لهذه المنطقة الإقليمية المياه، والطاقة، والتجارة والنقل، والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا، وأنماط الاستهلاك، وأنماط الإنتاج في الزراعة والصناعة، وجمع المعلومات ونشرها. وتحتاج الحكومات إلى المساعدة في توسيع قاعدة تنوع الصادرات لأجل الحد من الاعتماد على صادرات النفط. وعلى الرغم من أنه قد تم تحقيق قدر كبير من التقدم في مجالات مثل الحد من إحراق غازات حقول النفط واحتجاز غاز ثاني أكسيد الكربون وتراكمه، فإن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود في مجال تطوير ونقل تكنولوجيا الوقود الأحفوري النظيفة.

١٠ - وقد أنشئت أمانة عربية مشتركة للتنفيذ الإقليمي بمشاركة من اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة، برعاية الجامعة العربية الهدف منها في تشجيع المناقشات بشأن الأولويات الإقليمية. وتقوم هذه الأمانة بالتنسيق مع المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، فيما يخص البلدان العربية، تحاشيا لازدواجية الجهود وتداخلها.

١١ - منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١١ - ذكر مرارا في منتدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أنه ينبغي التشديد بقوة على العمليات دون الإقليمية، نظرا إلى حجم المنطقة الإقليمية وما تتسم به من تنوع. وتستحق الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، على سبيل المثال، معالجة مستقلة. ويقدم مجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ المساعدة في دراسة أهداف التنمية المستدامة ودمجها في عملية التخطيط الإنمائي الوطني، وصقل استراتيجية التنمية المستدامة الإقليمية الحالية. وتفيد التقارير بأن بلدان جزر المحيط الهادئ النامية قد أنشأت فريقا عاملا معنيا بالتنمية المستدامة، وسجلت تقدما ملحوظا في مبادرات شراكاتها الأربع عشرة من النوع الثاني.

١٢ - ومن الأمثلة التي ذكرت للمبادرات والشراكات الإقليمية الهادفة إلى إنجاز خطة جوهانسبرغ للتنفيذ ما يلي: تعاون بلدان شمال شرق آسيا في قطاع الطاقة الهادف إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة؛ ومشروع للجنة يرمي إلى أن

يتيح للفقراء الحصول على الخدمات المتعلقة بالمياه والطاقة والصحة، فضلا عن الحفاظ على التنوع البيولوجي، عن طريق شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتحديد الممارسات الجيدة واختبارها؛ وشراكة القرية الكونية في مجال الطاقة التي يتبناها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحدي غاز النفط المسيل، ومبادرة بناء القدرات لعام ٢٠١٥، لا سيما في قطاعات المياه والطاقة والتنوع البيولوجي، تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية“.

الفصل الخامس

دور اللجنة في العملية التحضيرية للاستعراض الشامل لبرنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها في جلستها السابعة والتاسعة، المعقودتين في ٥ و ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣.
- ٢ - وفي الجلسة السابعة، أدلى ممثلو كل من المغرب (باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين) وموريشيوس (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وبليز (باسم الجماعة الكاريبية) وفيجي (باسم منتدى جزر المحيط الهادئ)، واليونان (باسم الاتحاد الأوروبي)، وسيشل (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مناطق المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي)، وناورو، وأستراليا، واليابان، وساموا.
- ٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر ببيان.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

- ٤ - كان معروضا على اللجنة في جلستها التاسعة، المعقودة في ٩ أيار/مايو، نص مشروع قرار معنون "الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية"، تضمنته ورقة غير رسمية عُمت باللغة الإنكليزية فقط، وقدمتها الرئاسة المشتركة لفريق العمل الثاني.
- ٥ - وفي الجلسة ذاتها، قام الميسر (أنتيغوا وبربودا) بتنقيح نص مشروع القرار شفويا.
- ٦ - وفي ذات الجلسة، أدلى المراقب عن موريشيوس ببيان.
- ٧ - واعتمدت اللجنة أيضا، في الجلسة التاسعة، مشروع القرار كما تم تنقيحه شفويا (انظر الفصل الأول، مشروع القرار الثاني).
- ٨ - وقررت اللجنة، في نفس الجلسة أيضا، بناء على مقترح من المراقب عن موريشيوس، أن تدرج في تقريرها ملخصا للمناقشات التي دارت بشأن البند ٦، فيما يلي نصه:

١٠ - عقدت الجلسة العامة المخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية يوم ٥ أيار/مايو ٢٠٠٣، وذلك في إطار الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة. وألقت بيانات بشأن طرائق العمل في المستقبل وبرنامج العمل للعملية التحضيرية للاجتماع الدولي بشأن استعراض تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل بربادوس)، الذي سيعقد في موريشيوس سنة ٢٠٠٤.

١١ - وأكد عديد من المشاركين مجددا، الحالة الخاصة لكل من البيئة والتنمية وضعف مناعة الدول الجزرية الصغيرة النامية، كما لوحظ في جدول أعمال القرن ٢١، وفي برنامج عمل بربادوس، وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وقد جعل ما تنفرد بمواجهته الدول الجزرية الصغيرة النامية من أوضاع متضرة ومن قلة المناعة عملية التنمية المستدامة تحديا فريدا لهذه الدول نفسها وللمجتمع الدولي. وعلى وجه الخصوص، فإن الظروف والعوامل المتأصلة في الحالة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية قد تفاقمت بسبب التطورات الأخيرة على المستوى الدولي. وتشمل هذه التطورات التخفيضات في المساعدة الإنمائية الرسمية وفي الاستثمار الأجنبي المباشر، وللموارد المخصصة لأنشطة التنمية المستدامة داخل المؤسسات التي تقدم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية، و "تخريج" المزيد من الدول الجزرية الصغيرة النامية من مرحلة التمويل التسهلي. وفي هذا الصدد، فإن بعض القواعد التجارية وتطبيقها يفرض من قدرة هذه الدول على المنافسة اقتصاديا. ومن ثم فإنها متحدة في سعيها إلى تحقيق التنمية المستدامة والعمل من أجل أن يسفر الاجتماع الدولي عن نتائج ناجحة.

١٢ - وكان هناك اتفاق واسع النطاق على أن تعمل لجنة التنمية المستدامة باعتبارها منتدى رفيع المستوى لوضع السياسات المتعلقة بالعملية التحضيرية للاجتماع الدولي داخل نطاق منظومة الأمم المتحدة. وستتيح خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وبرنامج عمل بربادوس الإطار لقيام اللجنة بالأعمال التحضيرية. وتذكر بعض البلدان أهمية مبادرات الشراكة باعتبارها أداة جديدة ومبتكرة مصممة لتسهيل بحث هذه البلدان عن شركاء جدد وتعزيز شراكاتها، ولذا طالبت بأن تكون الشراكات موضوعا للمناقشات في الاجتماع الدولي.

١٣ - فضلا عن ذلك، فإن استعراض السنوات العشر ينبغي ألا يعيد التفاوض بشأن برنامج عمل بربادوس، بل أن يركز بشكل كامل على التقدم المحرز في تنفيذه وتقييم أوجه نجاحه وفشله على حد سواء. وأعرب معظم المتحدثين عن تأييدهم

القوي للقيام بعملية استعراض تضع في الاعتبار الكامل جميع الجوانب ذات الصلة في نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الهامة الأخرى، مثل الأهداف الإنمائية للألفية، وتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في مونتيري، وكذلك إعلان الدوحة، وتستقصي الروابط المتبادلة فيما بينها. وينبغي أن يركز الاستعراض على استحداث إجراءات وطرائق عملية لمواصلة التنفيذ وإيجاد أساس صلب لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

”٥ - وتم إبراز الأنشطة التي جرت على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، واعتبرت مشاركة المنظمات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية في اللجنة أمراً هاماً. كما اعتبرت المشاركة المنسقة والنشطة لوكالات الأمم المتحدة الممثلة في المناطق الإقليمية ذات أهمية أيضاً لتحقيق التعاون على المستوى الإقليمي، بما في ذلك في إطار العمليات التحضيرية الوطنية والإقليمية. وساد اتفاق عام بأن مساهمات المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية والرئيسية، المتسمة بالفعالية، في العملية التحضيرية ينبغي تأمينها من خلال عقد اجتماعات تحضيرية إقليمية، وأن أدوار ومساهمات كل منها يجب أن تكون محددة بوضوح. وبالنسبة إلى بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، قد يتطلب عدم توفر الترتيبات المؤسسية على المستوى الإقليمي إنشاء ترتيب إقليمي أكثر شمولاً لدعم التنمية المستدامة، باعتبار ذلك جزءاً من الأعمال التحضيرية للاجتماع الدولي. وفضلاً عن ذلك، أبرزت مجموعات عديدة الحاجة إلى الاستفادة الكاملة من خبرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التعاون فيما بينها والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتم التشديد على أهمية توفير التمويل الكافي لمشاركة المجموعات الرئيسية من مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية.

”٦ - وأعربت بعض البلدان مجدداً عن الحاجة إلى مشاركة كاملة وذات مغزى من طرف جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في العملية التحضيرية، بما في ذلك على المستوى الوزاري للاجتماع المشترك بين الأقاليم. وذكرت أنه يلزم أن يتاح التمويل الكافي لهذا الغرض. وطلبت بعض البلدان ضمانات بأن تتم تغطية نفقات مشاركة وفدين على الأقل من كل دولة جزرية صغيرة نامية لحضور الاجتماعين التحضيريين الإقليمي والأقليمي. واقترح إنشاء صندوق ترعات لإتاحة مزيد من المشاركة، بمساهمات مالية من المانحين المهتمين.

”٧ - وأكد بعض المتحدثين على أنه ينبغي، لأغراض الإبلاغ، الإفادة القصوى من الآليات القائمة، لا سيما العمل المتعلق بوضع مؤشرات لجوانب الضعف. ولهذا المؤشرات أهمية أساسية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل بربادوس، وكذلك في تنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة. وأشار إلى أهمية مؤشرات جوانب الضعف، باعتبارها أداة للتقييم الملائم للتنمية المستدامة والتقدم المحرز في التنفيذ، بغية حفز منظومة الأمم المتحدة على الانتهاء من وضع مؤشرات جوانب الضعف.

”٨ - وجرى الإعراب عن القلق إزاء كفاية قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتقديم التقارير إلى الأمم المتحدة، حيث أن عددا من هذه الدول لم يتمكن من تقديم تقارير وطنية إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وثمة حاجة لقيام لجنة التنمية المستدامة بمناقشة هذه المشكلة المعينة المتعلقة بقدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك عبء التكاليف الخاصة للدول الأروحيبية بينها، فيما يخص تكاليف الاستشارات التي تجريها هذه الدول مع الأطراف صاحبة المصلحة فيها ومجتمعاتها المحلية.

”٩ - ودعت بعض البلدان الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى تقديم مزيد من الدعم لعمليات التقييم الوطنية هذه. وأشار إلى أن الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هم في وضع جيد يسمح لهم بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تقديم المساعدة المالية للقيام بعمليات تقييمها الوطنية. وفضلا عن ذلك، وجّه نداء من أجل تعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية لكي تساعد في العملية التحضيرية.

”١٠ - وعبر ممثل عن منظمة غير حكومية عن القلق إزاء انعدام استراتيجيات التخفيف من آثار الكوارث الطبيعية وتقديم الدعم لمسائل الصحة العامة، باعتبار ذلك جزءا من برنامج العمل، وحث على إدراج هذه المسائل، لا سيما الحاجة إلى معالجة مشاكل المياه والمرافق الصحية، في إطار التخفيف من أثر الكوارث الطبيعية“.

الفصل السادس

مسائل أخرى

١ - نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول أعمالها في جلستها التاسعة المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكان معروضا على اللجنة الوثيقتان التاليتان:

(أ) مذكرة من الأمانة العامة بشأن تنقيحات مقترحة للبرنامج الفرعي ٤، التنمية المستدامة، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ (E/CN.17/2003/4)؛

(ب) مذكرة من الأمانة العامة بشأن مشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (E/CN.17/2003/5).

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢ - في الجلسة التاسعة المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، قررت اللجنة، بناء على اقتراح الرئيس، أن تحيط علما بالوثيقتين E/CN.17/2003/4 و E/CN.17/2003/5، وأن تدعو لجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة، إلى أن تضع في اعتبارها القرارات بشأن برنامج العمل المقبل للجنة التنمية المستدامة، وتنظيم أعمالها وطرائق عملها في المستقبل، خلال مداولات هذه اللجان لهاتين الوثيقتين.

الفصل السابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٨ من جدول أعمالها في الجلسة التاسعة، المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣. وكان معروضا على اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثانية عشرة في ورقة غير رسمية عُُمِّت بالإنكليزية فقط.
- ٢ - وفي الجلسة ذاتها، اقترح المراقب عن موريشيوس تعديلا شفويا لجدول الأعمال المؤقت.
- ٣ - وفي نفس الجلسة، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت، بصيغته المنقحة شفويا، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

الفصل الثامن

اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية عشرة

- ١ - كان معروضا على اللجنة في جلستها التاسعة المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ مشروع تقريرها (E/CN.17/2003/L.1).
- ٢ - وفي نفس الجلسة، اعتمدت اللجنة مشروع القرار، وعهدت إلى الأمانة العامة بإكماله، بغية تقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل التاسع

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- ١ - عقدت لجنة التنمية المستدامة دورتها الحادية عشرة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ومن ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٤/٢٠٠١. وعقدت اللجنة ٩ جلسات (الجلسات الأولى إلى التاسعة كذلك جلسات غير رسمية وعددا من الأنشطة المتصلة بها).
- ٢ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، افتتح الرئيس الدورة وأدلى ببيان افتتاحي.
- ٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ببيان تمهيدي.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها، ألقى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة كلمة في اللجنة.
- ٥ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٢٩ نيسان/أبريل، ألقى وكيل الأمين العام والممثل الرفيع المستوى لأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، خطابا في اللجنة.
- ٦ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ٥ أيار/مايو، أدلى مدير شعبة التنمية المستدامة، بملاحظات استهلالية.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

- ٧ - انتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها الأولى المعقودة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس:

فالي موسى (جنوب أفريقيا)

نواب الرئيس:

حسين معيني ميبودي (جمهورية إيران الإسلامية)

نادين غوزي (بلجيكا)

إيرينا زوبتشيفيتش (كرواتيا)

برونو ستاغنو أوغاري (كوستاريكا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٨ - وفي جلستها الثانية، المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل، أقرت اللجنة جدول أعمالها المؤقت، الوارد في الوثيقة E/CN.17/2003/1، ووافقت على تنظيم الأعمال. وكان جدول الأعمال كالتالي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - برنامج العمل المقبل للجنة التنمية المستدامة وتنظيم أعمالها وطرائق عملها في المستقبل.
- ٤ - الإجراءات والالتزامات المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة على جميع المستويات.
- ٥ - منتديات التنفيذ الإقليمية.
- ٦ - دور اللجنة في العملية التحضيرية للاستعراض الشامل لبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٧ - مسائل أخرى.
- ٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة.
- ٩ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الحادية عشرة.
- ١٠ - اختتام الدورة.

٩ - وفي الجلسة ٦، المعقودة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٣، اتفقت اللجنة على إنشاء فريقين عاملين برئاسة مشتركة على النحو التالي: الفريق العامل الأول، وترأسه نادين غوزي (بلجيكا) وحسين معيني ميبودي (جمهورية إيران الإسلامية)؛ والفريق العامل الثاني، ويرأسه برونو ستاغنو أوغاري (كوستاريكا) وإيرينا زوبتشيفيتش (كرواتيا).

دال - الحضور

١٠ - حضر الدورة ممثلو ٥١ دولة عضوا في لجنة التنمية المستدامة. كما حضرها مراقبون عن دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة وعن الاتحاد الأوروبي وممثلو منظومة الأمم المتحدة، وأمانات الهيئات المنشأة بمعاهدات، فضلا عن مراقبين عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات أخرى. وترد في المرفق الأول لهذا التقرير قائمة بالمشاركين.

هاء - الوثائق

١١ - ترد في المرفق الثاني الوثائق التي كانت معروضة على اللجنة في دورتها الحادية عشرة.

المرفق الأول

الحضور

الأعضاء	
أذربيجان	أرنولدو م. ليستري، لويس إي. كاباغلي، ألبرتو ب. دالتو، غوستافو أنتشيل، آنا ماريا بيناكي، أندريا بروسكو، أرييل أرباخال
استراليا	ديفيد كمب
إكوادور	لويس غاليوخوس تشيريوغا، همبرتو خيمينيس
ألمانيا	خويرغن تريتين، غونتر بلويغر، يوليوس جورج لوي، ألبرخت فون در هايدن، ستيفان كونتيوس، نوربرت غوريوسون، ميخيل شرورن، بيتر كريستمان، رالف تيمرمان، رينهارد كراب، بيرجيت شوينك، سيلك لوتزمان، جيسكا سوبلي، باربرا شايفر، هلموت فابري، أنيليسي لوس، أرمن روكهولز، كلاوس ميتلباخ، بيرجيت أنغلهااردت، بورغارد هولدر، يورغن ماير، ليندا كمبمان، ميخيل هوتنر
أنتيغوا وبربودا	جون و. آش، كونرود هونت، ألبرت بينغر
إندونيسيا	سوسانتو سوتويو، محمد سلامة هداية، ستريا توباغوس، جان هوتاغالونغ، سيسوانتو أغوس ويلوي، ميرا ب. غوناوان، سهلا هوتابارات، درمانشاه دجومالا، محمد عومر، نغورا سواحايا، س. سايوغا كاداريسمان، تريايو ديفيوتري بوروانتي، ريمبا سيمباكا، أغوستافيانو سفيان، ب. م. درما أ. مانولانغ، ب. روبيانتو كويستومو، أبوجويونو، سوبياني مارووتو
أوزبكستان	ألشرف فوهيدوف، رستمجون خاكيموف
أوغندا	روهاكانا روغوندا، سيماكولا كيوانوكا، هنري أريامانا موغيشا
إيران (جمهورية - الإسلامية)	نصرالله كاظمي - كمياب، يوسف حجة، رضا مكنون، حسين معيني، بهزاد أزرسا، محمد خيسالي
أيسلندا	غوتار بالسون، ثورستين إنغولفسون، هوغي أولفسون، أكسيل نيكولاسون، هيلغا هوكسدوتير، أولي بيورن أولفسون
باكستان	طاهر إقبال، منير أكرم، عارف علاء الدين، جميل أحمد، عزاز أحمد شودري، محمد حسن، زاهدة مجيد مالك.
البرازيل	مارينا سيلفا، رونالدو موتا ساردنبرغ، ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، إفرتون فييرا فارغاس، لويس ألبرتو، فيغيريديو ماشادو، فرناندو أنطونيو ليريو سيلفا، ماريا لويزا إسكورييل دو موراييس، آنا تاباجوانس، نيلتون فريتاس، راكيل دوس سانتوس، مارسيلو كونس، تماهارة فاجونديس
بلجيكا	جان دو رويت، نادين غوزي، غونتر سلوفاغن، جان بول شارلييه، جوزف بايز، لوك باس، روس رندرز، يان دو شميدت، غيرت فرومو، دوي فان إيكهوت
بولندا	يانوتش ستانتشيك، أندريي دفورزاك، تشيكسلا ويكوسكي، إيزابيلا كوردوسيوتش، مييتسلاو أوستويسكي، إيوا أنجورج

الأعضاء	
بوليفيا	إدوين أوتيز غاندريللا، رينيه غوميز - غارسيا، إدواردو إ. غايردو - أباريشيو
بيرو	ماركو بالاريزو، راوول سالازار - كوسيو، رولاندو رويز - روزاس، خورخي ليسكانو، هكتور أوسكانوا سالازار
بيلاروس	أليغ إيفانوف، إيفان بلتشيك، ألكسي رايمان، أندري بوبوف
تايلند	شوشاي كاسمارن إيتبورن بونيراكونغ، جسدا كاتافيتين، سريسودا جاياباناند، سوفات بوباتانابونغ
تركيا	أميت بامير، ألي شينجيزير، ألبير كوتشكون، يافوز تشوبو كوتشو
جمهورية الكونغو الديمقراطية	إيون بوتنارو، فسيفود غريغور، ألكسندرو شويبا
جمهورية مولدوفا	روني كسريلس، فالتي موسا، دوميسان كومالو، نوموسا دوبي، كريسيان أولفر، ديسينغ نايدو، ألفرد ويلز، تريفور بالزر، سيبهي مخيزي، كسوليسا ماهونغو، سانديل تياتيا، جودي بومون، بلسينغ مانال، زاهر فقير، ميشال بريسان، جاي سينغ، كريستو فان نوردويك، دان دو توا، باتريك ليكالا، ليندا شونغوي، كيوليوجيل موسيميجي، هسفينا روكتو، كيفن فان در مولن، سليم فقير، بيتر ريتشي، لومين سايمان، تزيلا كاتزل، ريسان ماليري، سيدما سيغانغا، هيدي كلارك، نوميسا روني
سلوفينيا	رومان كيرن، أندري ميميتشا
السنغال	مودو فضا ديانبي، نيمونا سورانغ ندير، بابا لويس فال، فاتوماتا ديا توري، أستو كاني سال، ألي لو، الحج سيدي نيانغ، سليمان با، مامي بابا سيسي
السودان	الفتاح عروة، عمر بشير محمد منيس، يعقوب عبدالله محمد، صديق محمد عبدالله، إلهام إبراهيم محمد أحمد، أنس الطيب الجيلاني مصطفى، حسن حامد حسن
سويسرا	بيا نويس، فرانز بيريز، طوماس كنيخت، دانييل زيغري، ليزا مانبولاي، ستيفانو توسكانو، ميكاييكوهن، روزماري باير
الصين	جانغ ييشان، ليو هونغيانغ، وانغ لينغ، ليو هوا
غابون	إميل دوبا، دوني دانغ - ريوكا، أندريه - جول مادينغو، كريس مومبو نراتسي، ألفرد مونغار موسوتسي، غريغوار لومبا، فوستن بوكامبا
غانا	قاسم كاسانغا، نانا إيفه - أبتنغ، إدوارد أ. نسيكييري، ب. ياو إيسسيل، ر. ر. كوزيغ، هارولد أجيمين
غواتيمالا	غرت روزندال، خوسيه ألبرتو بريز غوتيريز، روبرتو لافاي فالديس
فرنسا	توكيا سيفي، جان مارك دو لا سابلير، دوني غووير، ميشال دوكلو، أليين فرينيه، ستيفان سينوري، فيليب دولاكروا، لوران بوئو، ريمون كيريلهاك، جنيفيف فيروغ، فيليب لوغليس كوستا، ماتياس فكل، بيار فرنسوا دوان
فنزويلا	آنا إليسا أوسوريو، ميلوس ألكالاي، رودولفو روا، جاكليين مندوسا، لويز نينيو غوميز، إيليانا فيبالوبوس، خوليا لوبيز كاماكاريو

الأعضاء	
كرواتيا	بوزو كوفاتشيفيك، زوران بوجنيك، بوز بوركو زاجا، ياسنا أونيانوفاك، إيفانا هال، إيرين زوبتشيفيتش، لييركا بردوفتشاك، ميرنا فلاسيتش
كندا	ديفيد أندرسون، ريشار بالهورن، فيكي بيري، جيا بوتيه، جو كومارتان، كلاريس كهلر سيير، كومان غوبتا، ديفيد هنري، نيكول لادوسور، مانيو لافين، كيلي مورغان، غاري برينغل، إميلي ريفيل، فنسان روابيه، نورين سميت، جانيت ستيفنسن، نيكى سكوس
كوستاريكا	كارلوس مانويل رودريغيز، برونو ستانيو، ماريا إيلينا شاسول، ريكاردو أولات، إميل روخاس، باتريسيا تشافيز، ديبانرا راميريز
ليسوتو	لوبوهانغ ل. نتسني، لوبوهانغ ك. موليكو، موتساماي دامان، ليماكاتسو مونتجوي
مالي	نانكومان كيتا، تيديان كوليبالي، تشيكنيا كيتا، إسوف عمر مايجا
مدغشقر	زينا أندريانارييلو رافازي، ديفاليتي راهانتابلولو
مصر	أحمد أبو الغيط، عمرو أبو العطا، معتز خليل، إيهاب جمال الدين
المغرب	محمد اليازغي، محمد بنونه، محمد لوليشكي، محمد بن عبد القادر، طه بلافيج، حسن المختتر، كمال المداري، محمد عروشي
المكسيك	أدولفو أغيلار زينسر، لويس ألفونسو دو ألبا، أولغا أوجيدا كارديناس، داماسو لونا كورونا، فرنسيسكا إليزابيت منديس إسكوبار، أندريس أفيلا أكيربرغ، خوسيه رامون لورزنزو، إدغار غونزاليس غوديانو
المملكة العربية السعودية	سمو الأمير تركي بن ناصر بن عبد العزيز آل سعود، عبد الرحمن م. المفضي، محمد الصبان، عبد المحسن السنيدي، فريد العسلي، خالد أبو الليف، محمد السائس، سمير غازي، ناصر فهد الوطيان، أسامة حسين منصور، صالح م. الشهري، عبد الله العتري، عبد الله الرشيد، عبد العزيز الهويش
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	مارغريت بيكيت، جيرمي غريتنسوك، روبرت لوسون، كريس ويلي، أندرو راندل، مايكل أونيل، أليس والبول، روس أندروز، كريستين ولنتون، أليستير ماكغلون، جون هوبز، جيسيكا تروني، فاليري كاتون، داني ميكوك بشير، نيك أوتلي، ليو بيكيت، غافين روس، شيلا واطسون، ستيف مي، أمل لي أمين، روبرت ميسون، مايكل ماسي، جورجينا آيري
منغوليا	آجخان بولات، شوازون باتار، غانخوراي باتونغالاغ، دافا إردينبولغن
النرويج	بورغي برندي، أولاف كيورفن، بریت سكيلبريد، هيغي أندينيس، فيغر سترومن، ماريسكاري، كيرستي رودسمون، إنغر ماري بيونس، غريت أودغارد، طوماس لد بال، غير توتيسون، مورتن إريكسون، إيفا باسكي
النمسا	هايتز شريير، يوهانس فيرنر درومل، إليزابيت كوغلر، إلفريد آنا مور، ليلي سوشاريا، ألوازا فورغيتير، مارتا فورتندرغر
نيبال	موراري راج شارما، لوكمان سينغ كاركي، جاناك راج جوشي، أرجون بهادور تابا، نارايان ديف بانت، تاباس أدهيكاري، رام بابو داکال

الأعضاء

نيجيريا	الحاج محمد كبير سعيد، آرثور س. إ. مبانفو، الحاج عبدالله أ. علّو، الحاج ي. تانكو، حوليت أمغبو، ن. إ. نديغديخي، ب. ب. ز. لولو، س. أ. أوولاي، ج. أ. ألي، إ. أو. أوكيكي، س. باركيندو، أ. أناييدو
الهند	ت. ر. بالو، ف. ك. نامبيار، ف. ك. دوغال، أ. غويناتان
الولايات المتحدة الأمريكية	بولا دوبراينسكي، جونتان مارغوليس، سيشان سيف، جون تورنر، جوديث أيريس، جون بيل، جيرري برك، فيولاندا بوت، سينتيا بريدي، لوري بروتن، جفري برنام، جون ديفيدسون، لاريسا دوبريانسكي، أدولفو فرنكو، إيزابيل غيتس، ألن هكت، لينارد هيرش، تيموثي لاثيمر، فرنكلين مور، كونستانس نيومان، برت سيمونوف، هيربرت تروب، مايكل ترولسن، كاترين واشبورن، ماري بت وست، جوزف مارتين ديو، كالوديا سيرور، سوزان وير هاريس، كارين م. كرشنك، باري ك. وورثغتون
اليابان	يوشيكوي ميني، هيرونوري هامانكا، يوشيبوكي موتومورا، ماساشي ميزوكامي، هيدونوبو سوباشيما، زويتن تسوكاموتو، كازويا شيمورا، كازوشيكها هامورا، يوجي أماميا، يازوشيكو كوراشيجي، ماساشي كوزوكاوا، تاكاشي هاتوري، يوشيو توكوناغا، روجي ماتوناغا، كوكي يوشينو، سايكو إيشيهاما
اليونان	رودولا زيسي، أدامانتيس ث. فاسيلاكيس، ليونيداس أ. إيفانجيليديس، دسينا فراغولوبولو، إلياس غوناريس، إيليني نزانيتوليا، كريستوس ديميتروبولوس، كونستانتينا شاندراس، بيريلي، إفتيخيوس سارتريناكيس، ماريا بيبا، ميرسيس سيغري، إلياس مافروايديس، شاريكليا كوتساني، كريستينا تزواتسو، نيكولاوس زوغراكيس، ماريا كوستواكي، ألكسندروس لاسكاراوس، كريستينا ثيوتشاري، ستافولا كزارشكو، كاليوبي كاندرزي، فاسيليكي كاراجورغو، أنطوني أبوتوبولوس

الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الممثلة بمراقبين

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسرائيل، أندورا، أنغولا، أوروغواي، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بربادوس، البرتغال، بلغاريا، بليز، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، ترينيداد وتوباغو، توغو، توفالو، تونس، توغوا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، الدانمرك، الرأس الأخضر، رواندا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سان مارينو، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سنغافورة، سورينام، السويد، شيلي، صربيا والجبل الأسود، طاجيكستان، غرينادا، غيانا، غينيا - بيساو، فانواتو، الفلبين، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر،

كازاخستان، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، كينيا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، ملاوي، ملديف، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، ناورو، النيجر، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليمن

الكيانات الممثلة بمراقبين

الجماعة الأوروبية

الدول غير الأعضاء التي تحتفظ ببعثات مراقبة دائمة

الكرسي الرسولي

كيان يحتفظ ببعثة مراقبة دائمة لدى الأمم المتحدة

فلسطين

اللجان الإقليمية

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة

منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

أمانات الهيئات المنشأة بموجب معاهدات

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وبخاصة في أفريقيا، أمانة اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها.

المنظمات الحكومية الدولية

الاتحاد الأفريقي، المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية الأفريقية، الجماعة الكاريبية، مجلس دول بحر البلطيق، أمانة الكومنولث، المنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية، الاتحاد البرلماني الدولي، الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، منظمة الوحدة الأفريقية، منظمة المؤتمر الإسلامي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، برنامج جنوب آسيا للتعاون البيئي، منتدى جنوب المحيط الهادئ، منظمة البلدان المصدرة للنفط، منظمة التجارة العالمية

الكيانات الأخرى التي تلقت دعوة مفتوحة للمشاركة كمراقب

الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، منظمة فرسان مالطة العسكرية
المستقلة

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأمم المتحدة
للبيئة، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مرفق البيئة
العالمية، مكتب الممثل رفيع المستوى لأقل البلدان نمواً، البلدان النامية غير الساحلية والبلدان
الجزرية الصغيرة النامية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، جامعة الأمم المتحدة

المنظمات غير الحكومية

Academy for Future Science
Action Aides aux Familles Demunies
Action pour le développement de l'Afrique à la base
Agricultural Missions
Alliance to End Childhood Lead Poisoning
American Nuclear Society/Environmental Sciences Division
Arbor Hill Environmental Justice Corporation
Association 4D
Association Nigerienne des Scouts de l'Environnement
Association of the Bar of the City of New York
Association of World Citizens
Both Ends
Business Council for International Understanding
Business Council for Sustainable Energy
Canadian Council of Churches
Canadian Environmental Network
Centre per a l'Empresa i el Medi Ambient
Center for the Study of Marine Policy
Centre for International Sustainable Development Law
Centre for Women the Earth the Divine
Centro de Derechos Humanos y Medio Ambiente

Citizens Network for Sustainable Development
Colegio de Abogados Especialistas en Derecho Ambiental de Colombia
Commission of the Churches on International Affairs of the World Council of Churches
Commonwealth Human Ecology Council
Congregations of St. Joseph
Consortium for International Earth Science Information Network
Consumer Unity and Trust Society
Consumers International
Danish 92 Group
Development Alternatives with Women for a New Era
Dominican Leadership Conference
Earth Council
Eco-Accord (The Center for Environment and Sustainable Development)
Elizabeth Seton Federation
Energy and Environment Programme of the Royal Institute of International Affairs
Environic Foundation International
Environment Liaison Centre International
Environmental Justice Network Forum
Environmental Monitoring Group
Fonds E7 pour le développement énergétique durable
Franciscans International
Friends Committee on Unity with Nature
Friends of the United Nations
Girl Scouts of the United States of America
Global Crop Protection Federation
Global Ecolabelling Network
Global Eco-Village Network
Global Resource Action Center for the Environment
Global Youth Network
Grassroots Organisations Operating Together in Sisterhood
Greenpeace International
Heinrich Boell Foundation
Humane Society of the United States
Ilitha Labantu

Institute for Agriculture and Trade Policy
Institute for Global Leadership of Tufts University
Institute for Policy Studies (Transnational)
Institute for Transportation and Development Policy
International Alliance of Women
International Architects Designers Planners for Social Responsibility
International Association for Volunteer Effort
International Association of Schools of Social Work
International Chamber of Commerce
International Confederation of Free Trade Unions
International Council for Caring Communities
International Council for Local Environmental Initiatives
International Council of Chemical Associations
International Council of Scientific Unions
International Council of Toy Industries
International Council of Women
International Court of Environmental Arbitration and Conciliation
International Federation of Agricultural Producers
International Federation of Settlements and Neighbourhood Centres
International Geographical Union
International Human Rights Observer
International Indian Treaty Council
International Institute for Environment and Development
International Partners for Sustainable Agriculture
International Studies Association
International Union of Lawyers
International Union of Public Transport
International Women's Anthropology Conference
International Young Professionals Foundation
International Youth Parliament
International Youth Professionals Foundation
Lawrence Berkeley National Laboratory
Lead International
Local Government International Bureau

Loretto Community (Sisters of Loretto)
Maryknoll Sisters of St. Dominic
Metropolitan Solar Energy Society
National Association of Environmental Law Societies
National Spiritual Assembly of the Baha'is of the United States
Netherlands Centre for Indigenous Peoples
Network for Environment and Sustainable Development in Africa
Northern Alliance for Sustainability
Pacific Rim Institute for Development and Education
Pan African Movement
Pan Pacific and South East Asia Women's Association of Thailand
Peace Action
Pennsylvania Consortium for Interdisciplinary Environmental Policy
Pew Center on Global Climate Change
Philippine Women's Network in Politics and Governance
Princeton Environmental Institute
Rainforest Alliance
Red Para la Sustentabilidad Social
Regional Environmental Center for Central and Eastern Europe
Royal Society for the Protection of Birds
Sexto Sol Center for Community Action
Sikh Human Rights Group
Sisters of Notre Dame de Namur
Sociedad de Amigos en Defensa de la Gran Sabana
Society for Threatened Peoples
Society of Catholic Medical Missionaries
Soka Gakkai International
South African Civil Society Secretariat for the World Summit on Sustainable Development
Stakeholder Forum for Our Common Future
Summer Institute of Linguistics
Sustainability Challenge Foundation
Sustain US
Tebtebba Foundation

Third Planet
Third World Network
UBUNTU World Forum of Civil Society Networks
United Methodist Church General Board of Global Ministries
United Nations Association of Sweden
United Nations Association of the United States of America
Vivat International
Wildlife Conservation Society
Women's Environment and Development Organization
Women's International League for Peace and Freedom
Woodcraft Folk
World Business Council for Sustainable Development
World Circle of the Consensus
World Organization of the Scout Movement
World Resources Institute
World Water Council
World Wide Fund for Nature International
Worldwatch Institute
Yachay Wasi
Yale School of Forestry and Environmental Studies
Youth Association for Habitat and Agenda 21

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الحادية عشرة

رمز الوثيقة	البند	العنوان أو الوصف
E/CN.17/2003/1	٢	جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال
E/CN.17/2003/2	٣	تقرير الأمين العام عن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والدور المقبل للجنة
E/CN.17/2003/3	٤	رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة
E/CN.17/2003/4	٧	مذكرة من الأمانة العامة بشأن التنقيحات المقترحة لإجرائها على البرنامج الفرعي ٤، التنمية المستدامة، من البرنامج ٧، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥
E/CN.17/2003/5	٧	مذكرة من الأمانة العامة بشأن مشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥
E/CN.17/2003/L.1	٩	مشروع تقرير
E/CN.17/2003/CRP.1	١	برنامج الجلسات والأنشطة
E/CN.17/2003/CRP.2	٣ و ٤ و ٥	تلخيص الرئيس للجزء الرفيع المستوى من الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة
E/CN.17/2003/CRP.3	٣ و ٤ و ٥	تلخيص الرئيس لجزء أصحاب المصلحة المتعددين من دورة لجنة التنمية المستدامة
E/CN.17/2003/BP.1		موجز للاجتماع الثالث للمنتدى العالمي للطاقة المستدامة، غراز (النمسا)، ٢٧-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢
E/CN.17/2003/BP.2		تقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي
E/CN.17/2003/BP.3		مذكرة من الأمانة العامة عن الإبلاغ الوطني للجنة

المرفق الثالث

الآثار المترتبة على مشروع القرار الأول في الميزانية البرنامجية

١ - يتضمن مشروع القرار المعروض على اللجنة مقترحات بأنشطة جديدة تتطلب موارد جديدة. ونظرا لضيق الوقت الناجم عن التأخير في إكمال المشاورات المتعلقة بمشروع القرار، لم يكن من الممكن إعداد بيان خطي شامل يصف جميع جوانب الآثار المترتبة على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية. والهدف من هذا البيان الشفوي هو إبلاغ اللجنة أن اعتماد مشروع القرار لن تنشأ عنه أي احتياجات إضافية تفوق تلك التي وافقت عليها الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ فضلا عن تلك الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ والتي ستنتظر فيها الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

٢ - ورهنا بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيُضطلع بالأنشطة الجديدة ابتداء من عام ٢٠٠٣ وفي فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ويمكن تلخيص تلك الأنشطة على النحو التالي:

(أ) في عام ٢٠٠٣: بغية القيام بالأعمال التحضيرية لأول دورة استعراض للجنة، ينبغي الاضطلاع بمجموعة من الأنشطة تتجاوز الأنشطة الواردة في برنامج العمل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣، بما في ذلك: '١' إعداد تقارير الأمين العام عن حالة التنفيذ لتقييم مجمل التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ؛ '٢' إعداد استعراض مفصل للتقدم المحرز في تنفيذ المجموعات المواضيعية للمسائل لدورة العمل الحالية التي تتطلب تحديد الضغوط والعقبات بالإضافة إلى صورة عن التحديات والفرص الجديدة، بما في ذلك الدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وستكون خبرات متخصصة خارجية مطلوبة لتنفيذ ذلك بسبب عدم توافر تلك الخبرات في الأمانة العامة. وستغطي الخبرات الاحتياجات الإضافية للاضطلاع بتلك الأنشطة من خلال استخدام الموارد المفرج عنها من جرّاء قرار إلغاء اللجنة المعنية بالطاقة والموارد الطبيعية من أجل التنمية ونقل عملها إلى اللجنة؛

(ب) في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ستشمل الأنشطة الإضافية المقرر الاضطلاع بها تقدير وتقييم وتحليل التقدم المحرز في تنفيذ وتحديد الضغوط والتحديات فضلا عن الفرص، والدروس المستفادة، بما في ذلك تنسيق المعلومات الواردة من مصادر مختلفة فضلا عن تنسيق أنشطة بناء القدرات خلال دورات اللجنة، وإنشاء وصيانة نظام شفاف للمعلومات والإبلاغ، وإعداد تقرير موجز يتضمن معلومات توليفية عن الشراكات لتتظر فيها

اللجنة. ومن المتوقع أنه يلزم تدعيم قدرة الأمانة للاضطلاع بهذه الأنشطة من خلال توفير المساعدة التي تقدمها على الأقل وظيفتان إضافيتان من الفئة الفنية (برتبة ف - ٥ و ف - ٣ على التوالي). بالإضافة إلى ذلك، نظرا إلى التحليل المطلوب للاضطلاع به والذي يشمل مجموعة من مجالات المواضيع المحددة، سوف تكون هناك حاجة إلى توفير خبرة خارجية غير متاحة في الأمانة العامة. وستغطي الاحتياجات المشار إليها أعلاه من خلال استخدام الموارد التي سيجري عنها نتيجة المقترح بتنقيح برنامج اجتماعات اللجنة.

٣ - ونتيجة لما سبق، من المتوقع أن لا يتطلب اعتماد مشروع القرار احتياجات إضافية من الموارد تفوق تلك التي وافقت عليها بالفعل الجمعية العامة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وتلك التي اقترحتها الأمين العام في ميزانيته البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٤ - وسيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٣ بيان خطي يتضمن تحليلا مفصلا للآثار التي قد تترتب على مشروع القرار في الميزانية البرنامجية مصحوبا بتقرير اللجنة.

المرفق الرابع

تعليقات الرئيس على معرض الشراكات

١ - تمثل الشراكات للتنمية المستدامة نتيجة هامة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وقد نُظِمَّ معرض الشراكات كحدث مواز للمناقشات الرسمية في الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة. وكانت هذه أول مرة تنظم فيها اللجنة معرضاً للشراكات. وكان الهدف من المعرض توفير فرصة للشركاء القائمين والشركاء المحتملين الجدد الذين قد يعقدوا شراكات نتيجة لمؤتمر القمة العالمي ليأتوا إلى اللجنة لإقامة الشبكات، وإيجاد التعاون بين الشراكات، والسعي إلى إيجاد عدد أكبر من الشركاء و/أو التمويل والتعلم من خبرات بعضهم البعض. وأُتيحت الفرصة أيضاً لمشاريع الشراكات للإبلاغ عن التقدم المحرز منذ مؤتمر القمة العالمي وتقديم الأفكار بشأن عملية المتابعة داخل اللجنة.

٢ - وقُدمت ثمان وأربعون مبادرة تغطي مجموعة واسعة من المواضيع البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية. وتشمل هذه المواضيع العلم والتكنولوجيا، والزراعة، والطاقة، والمياه، والتنوع البيولوجي، والصحة، والإسكان. وكان موضوع يحدد بصورة مؤقتة لكل يوم.

٣ - وقبل انعقاد الدورة، طُلب من المشتركين المدعوين تقديم طلبات من أجل عرض الشراكات في المعرض. وكان يتم اختيار العروض في المعرض وفقاً لمبادئ بالي التوجيهية الموجودة على موقع أمانة اللجنة على الشبكة العالمية.

٤ - وتبيّن أن المعرض مبادرة مفيدة جداً عموماً. فقد وفر معلومات مرجعية مفيدة وإمكانية بناء القدرات وفرص لإقامة الشبكات. كما أنه وفر مكاناً لتبادل الدروس المستفادة والخبرات.

٥ - وقد علمتنا تجربة المعرض هذه بالفعل بعض الدروس المفيدة. وشملت المسائل التي أثارها الشركاء والجمهور الذين حضروا دورات الشراكات ما يلي:

- ليس لكل عروض الشراكات روابط واضحة بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وثمة حاجة إلى التعبير صراحة عن الرابط مع أهداف وإجراءات الخطة. ومن شأن المعايير والمبادئ التوجيهية المتفق عليها في هذه الدورة أن تساعد في توضيح الرابط.
- العديد من الشراكات المعروضة في المعرض سبق وأن عُرضت في مؤتمر القمة العالمي؛ واعتبر المشتركون أنه كان من الممكن توفير المزيد من المعلومات الجديدة.

- هيكّل العروض للشراكات لم يوفر دائما فرص كافية لإقامة الشبكات.
 - رأى العديد من المعلقين أن الشراكات المنتقاة للمعرض ينبغي أن تبين تنفيذا فعليا. وينبغي أن لا تستثنى من المعرض المشاريع القائمة في المجتمعات المحلية، والتي تساعد في تحقيق أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.
 - ينبغي أن يعمل منظمو المعرض بصورة أوثق مع الشركاء لكفالة مناقشة تفاعلية وتنسيق التعاون بين الشراكات وفيما بين جميع المواضيع.
 - ثمة حاجة إلى إيجاد آليات تسمح بمشاركة أكبر للمندوبين في المعارض في المستقبل. كما ينبغي توفير الهيكل نفسه للوفود إلى اللجنة.
 - ينبغي توفير تيسير فعلي لمناقشات الشراكات لتعزيز التآزر وإقامة الشبكات.
 - ينبغي معالجة مشاركة منفذي جدول أعمال القرن ٢١ واحتياجات خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، لا سيما فيما يتعلق بتبادل المعارف على الأرض وفي الميدان.
 - ينبغي توفير المزيد من الوقت للأعمال التحضيرية لعروض الشراكات لكفالة أشكال مثيرة للاهتمام وجذابة بدرجة أكبر.
 - ينبغي توفير حيز مادي لعرض المواد في معارض الشراكات في المستقبل، مثل لوحة ملصقات.
- ٦ - وفي دورات اللجنة المقبلة، من المقترح أن ينظم المعرض لمدة أسبوعين أيضا وإن كان مع اعتماد برنامج مختلف. وينبغي أن تكون مواضيع اللجنة نقطة تركيز الشراكات.
- ٧ - وسوف ييسر التركيز المواضيعي مشاركة منظمات غير حكومية ومؤسسات وإدارات حكومية محددة. وهذا النوع من التنظيم سيوفر منتدى أسهل الوصول إليه بالنسبة للشراكات المتشابهة في الميول ويسرّع تنفيذ الخطة. كما يمكن لمعرض الشراكات أن يتضمن عنصر التوفيق وتطوير المقترحات فيما يتعلق بموضوع الدورات المقبلة. ويسرنا أن نعلم أن الحكومة الإيطالية أعلنت عن نيتها في أن تستضيف وتنظم، بالتعاون مع أمانة اللجنة، منتدى دوليا عن الشراكات للتنمية المستدامة مقرر عقده في روما في ربيع عام ٢٠٠٤.
- ٨ - ووفر معرض الشراكات العديد من الدروس للمشاركة المقبلة للشراكات في لجنة التنمية المستدامة. وإنني أوصي بقوة بتكرار تجربة معرض الشراكة في دورات اللجنة المقبلة.

المرفق الخامس

تعليقات الرئيس على مركز التعليم

معلومات أساسية

١ - استحدث مركز التعليم على أساس اختباري في الدورة الحادية عشرة للجنة متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وكان الهدف منه تيسير التعليم/التدريب على المستوى العملي بالنسبة لمختلف جوانب التنمية المستدامة. وجرى اختيار دورات لنقل المعارف المفيدة/ العملية من أجل تمكين المشاركين من تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي كل في بلده (لإطلاع على التفاصيل، انظر التذييل). وكانت الدورات مفتوحة أمام جميع المشاركين في دورة لجنة التنمية المستدامة، وكانت تعقد لفترة ثلاث ساعات في قاعة محاضرات مكتبة داغ همرشولد في مبنى الأمانة العامة للأمم المتحدة خلال الدورات العادية للجنة التنمية المستدامة.

المشاركة

٢ - كان الهدف من الدورات خدمة مندوبي اللجنة، والمنظمات غير الحكومية، وممثلي المجموعات الأخرى من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمنظمات الحكومية الدولية. وبُذل جهد للتعريف بمركز التعليم وما يقدمه من خدمات قبل بدء الدورة الحادية عشرة للجنة وخلالها عن طريق موقع اللجنة على الشبكة العالمية، والإبلاغات الرسمية لبعثات الأمم المتحدة، وتوزيع النشرات الإعلانية أثناء الدورة الحادية عشرة، والإعلانات في الجلسة العامة والإعلانات في يومية الأمم المتحدة، والمعلومات المستكملة للجنة التنمية المستدامة، وجميع الجداول الزمنية الرسمية للجنة، بالإضافة إلى ذلك، تضمنت نشرة المفاوضات المتعلقة بالأرض مقالا عن المركز عشية الدورة.

٣ - وكانت المشاركة في الدورات التعليمية جيدة، وتراوح الحضور بين ١٦ و ٢٨ مع متوسط ٢٣ طالبا في الدورة الواحدة. ومثل المشتركون كامل مجموعة المشاركين في لجنة التنمية المستدامة، وكان نصفهم تقريبا من الوفود الرسمية والنصف الآخر من المنظمات غير الحكومية، والجامعات، والحكومات المحلية. وكان عدد الحضور أكبر في دورات ما بعد الظهر مقارنة بدورات الصباح، وكان مكان انعقاد الدورات بعيدا بعض الشيء عن مكان أنشطة لجنة التنمية المستدامة الأخرى. وعلاوة على ذلك، كانت قاعة المحاضرة في مكتبة داغ همرشولد كبيرة جدا بحيث لم تكن مؤاتية لدورات من النوع التفاعلي. وكان هناك تنافس وبعض الازدواجية من جهد مماثل.

محتوى الدورات ومقدموها

٤ - بالرغم من قصر الوقت الذي نظم خلاله المركز، كان هناك اهتمام واسع من جانب الجامعات، والوكالات، والمؤسسات الأخرى للمشاركة كمدرسين. ووفرت الدورات السبع المقدمة تغطية لمجموعة واسعة ومتنوعة من المواضيع وبذلت الجهود لانتقاء الدورات بغية تجنب الازدواجية. ويرد مرفقا وصف لكل دورة. كما أعربت عن الاهتمام بالموضوع جامعة هارفرد، وجامعة دوك، وجامعة كولومبيا، وبعض المنظمات غير الحكومية بالرغم من الجهود الإعلامية المحدودة جدا. وشجع المدربون على التركيز على نقل المعلومات العملية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وقد تم الوفاء بهذا المعيار عموما. وسترسل التقييمات إلى جميع المشاركين لتوفير الاستجابة لفرادى الدورات ولمركز التعليم عموما.

التقييم الأولي والتوصيات

٥ - كان المركز، كاختبار، ناجحا من حيث أنه قدم دليلا جيدا على أنه يمكن إدماج هذا النوع من النشاط بنجاح في دورات اللجنة. كما أنه نجح في نقل المعارف المفيدة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن مجموعة واسعة ومتنوعة من المواضيع لمجموعة متنوعة من المشاركين في لجنة التنمية المستدامة. وبالنسبة للدورات المقبلة، يوصى القيام بما يلي:

(أ) ينبغي أن يتم انتقاء المؤسسات والدورات في فصل الخريف قبل انعقاد دورة اللجنة، وينبغي أن تكون الدورات المنتقاة ذات صلة بمسائل دورات اللجنة للاستعراض والسياسة العامة؛

(ب) ينبغي أن تكون الدورات المختارة متاحة على موقع اللجنة على الشبكة العالمية بحلول ١ كانون الثاني/يناير وينبغي السماح بتسجيل الطلاب لإعطاء المدربين المعلومات عنهم وتمكينهم من إهداء المشورة بشأن ما يتعين عليهم قراءته. وينبغي أن يكون باب المشاركة في الدورات مفتوحا أمام جميع المشاركين في اللجنة؛

(ج) ينبغي أن يكون مكان انعقاد الدورات في نفس المجال الذي تنعقد فيه جلسات اللجنة. وينبغي أن تكون غرفة التدريب صغيرة بحيث تسمح بإجراء حوار يقوم على درجة أكبر من التفاعل بين الطلاب والمدربين. وتعتبر طريقة تنظيم معرض الشراكات للدورة الحادية عشرة للجنة في غرفة الاجتماع بآء مثاليا لدورات مركز التعليم؛

(د) ينبغي النظر في الأحداث الأخرى التي تضطلع بها اللجنة عند وضع الجداول الزمنية للدورات التعليمية؛

(هـ) ينبغي أن تعمل المؤسسات و/أو الحكومات المهتمة بتنظيم الدورات للمركز مع الأمانة العامة لتجنب الازدواجية والتداخل، فضلا عن تجنب تقسيم السوق بالنسبة للطلاب. فلا ينبغي أن يوجد جهدان متنافسان.

التذييل

وصف لدورات مركز التعليم وما تقدمه هذه الدورات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية المستدامة

ماريا ف. تروخيبيو، دكتوراه، مركز بيسون في جامعة تولين

تتناول هذه الدورة جوانب الآثار المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في التنمية المستدامة. ويعرّف الجزء الأول من الدورة الطالب بالمسائل ذات الأهمية بالنسبة للمعدلات الضخمة للتوسع العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بمقارنة بلدان مختلفة ومناطق مختلفة من العالم. وبعد هذا المنظور الكلي، تركز الدورة على عدة تكنولوجيات من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فضلا عن القطاعات التي يمكن تطبيقها فيها في البلدان النامية. وتناقش النماذج النظرية المشتركة بين الاختصاصات في ضوء دراسات حالة عملية منتقاة من ميدان إدارة الكوارث، وحلول العمل الميداني للمشاكل الإنمائية المحددة المتصلة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

تحسين تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ: "أسرار مهنة" مراجعي الحسابات

جون ريد، جوهان جيليناس، نيل ماكسويل، مكتب كندا للمراجعة العامة للحسابات ومفوضية البيئة والتنمية المستدامة

مؤتمر قمة جوهانسبرغ حدث هام بالنسبة للعالم. إذ أن الأفكار والالتزامات الناشئة عنه تمثل الخطة العالمية الحالية لحماية كرتنا الأرضية الآن وللأجيال المقبلة. وإن النجاح في تنفيذ نتائجه سيتطلب اتباع نهج جديد ومختلف عن النهج المعتمد في تنفيذ مؤتمر القمة المعني بالأرض المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢. وستبين هذه الدورة العملية الطريقة التي تستخدمها مكاتب مراجعة الحسابات لتطبيق أسرار المهنة، وضمنا، الطريقة التي يمكن للمنظمات استخدامها أيضا. ومن بين جملة أمور، ستتناول الدورة عمل مكاتب مراجعة الحسابات الوطنية في مراجعة الحسابات المتصلة بمسائل البيئة والتنمية المستدامة (ما يزيد على ٣٥٠ مراجعة حسابات بيئية بشأن موضوع إدارة المياه فقط).

التنمية المستدامة في عالم دينامي: تحويل المؤسسات، النمو ونوعية الحياة

ليندا ج. ليكار، معهد البنك الدولي

كثيرا ما تدل مناقشة موضوع التنمية المستدامة على أن المشاكل البيئية هي أساسا مشاكل اجتماعية. لهذا السبب، تركز هذه الدورة القصيرة المدة على المؤسسات التي تيسر تنسيق الأعمال البشرية (التي تُعرّف تعريفاً أوسع لتشمل القواعد الرسمية والقواعد الاجتماعية، وليس فقط المنظمات؛ وفي إطار هذا التعريف الأوسع نطاقا، يكون الزواج، والأسواق، والمعاهدات مؤسسات، وليس مجرد وكالات حكومية). والمؤسسات المختصة في مجال التنسيق تتعرف على المشاكل في مرحلة مبكرة ومن الخارج، وتعمل على تحقيق توازن بين المصالح بصورة عادلة وفعالة في صياغة السياسات وتنفيذ السياسات بطريقة قابلة للمساءلة. وهذه المؤسسات تمكّن المجتمعات من التفاوض على إيجاد السبل التي تحقق الربح/ وتوفر الفرص للجميع والتي قد يكون من الصعب الوصول إليها عندما لا تعوض التكاليف التي تتحملها بعض المجموعات.

أسواق التنوع البيولوجي

دان بيلر، معهد البنك الدولي

بالرغم من أن أسواق الموارد المتجددة موجودة منذ أن بدأ الناس تجارة السلع والخدمات، فإن إيجاد الأسواق واستخدامها للحفاظ على التنوع البيولوجي ظاهرة جديدة نسبيا. ففي السابق، لم تكن المشاكل المتصلة بإعطاء القيم "الصحيحة" للموارد الطبيعية مهمة جدا عندما كان أثر الوجود البشري على الأرض صغيرا. وفيما أخذ النشاط الاقتصادي وعدد المستهلكين الذين يودون الاستفادة من ثروة الموارد التي يوفرها كوكبنا ينمو، أصبحت مسائل الأسواق التي تقيّم بصورة ملائمة الموارد أمرا أكثر حساسية. فعندما لا تقيّم الأسواق تقييما كافيا التكلفة الاجتماعية الحقيقية للسلع والخدمات الاجتماعية، تكون الأسواق قد "فشلت" وهي مسألة يجب معالجتها. وعندما تفشل الأسواق، هناك سياسات يمكن للحكومة أن تضعها بحيث تحسن وضع المجتمع. وهذه الدورة تعالج بإيجاز السياسات والأدوات التي تمكّن من تعبئة الأسواق لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام، من خلال ربطهما باتفاقية التنوع البيولوجي والأهداف الإنمائية ذات الصلة للألفية.

التنمية وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة: من السياق العالمي إلى الإجراءات الوطنية

الدكتور باري دالال - كليتون، المعهد الدولي للبيئة والتنمية

ستستقصي هذه الدورة المبادئ والخصائص التي تستند إليها الاستراتيجيات الوطنية الفعالة للتنمية المستدامة التي تشدد على عمليات أصحاب المصلحة المتعددين، ومواصلة التعلم والترقي من خلال عمليات نظامية ومكررة وآليات فعالة لتنسيق التخطيط الاستراتيجي. وستفحص الدروس الدولية الأخيرة المستفادة من مبادرات الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي التي كشفت الطريقة التي يمكن للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن توفر نظاماً لإدماج العديد من المبادرات. وستوجه دعوة إلى المشتركين لتبادل تجاربهم ومناقشة بعض التحديات الرئيسية المصادفة.

القانون البيئي ضمن سياق التنمية المستدامة

جامعة بيس

القانون والبيئة هما العاملان الوحيدان اللذان يتمتعان أكثر من أي عوامل أخرى بارتباط وثيق بالاستدامة. وتسعى هذه الدورة إلى جعل المشتركين يعبرون عن فحوى ذلك، فضلاً عن إجراء مناقشة حية بشأن المسائل الأكثر بروزاً في السياق القانوني لحماية البيئة المادية. وتحقيق ذلك مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز النمو الاقتصادي والعمالة يمثلان مهمة ضخمة وحساسة لوضعي القوانين. وستخضع الدورة هذه المسائل إلى استعراض نقدي، وتصف تجارب محددة يمكن استخلاص الدروس منها وإيجاد تبادل للآراء. وستتناول مقدمو الدورة المواضيع التالية: الهواء وكمية المياه، النفايات الصلبة والنفايات الخطرة، والموارد الطبيعية، والأنواع المهددة بالانقراض، وتنظيم المواد السمية، والتنوع البيولوجي، والشفافية ودور القطاع العام، والطاقة وتغير المناخ، وأخيراً الجوانب البيئية من الصراع المسلح. وستحدد نقطة تركيز وتشديد الدورة الاهتمامات والمواضيع المفضلة للحاضرين.

الروابط المشتركة للتنفيذ الإقليمي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ

الدكتور جيرى فيلاز كيز، الدكتور راما ليتشومانان، السيد أولي بيس، جامعة الأمم المتحدة

ستقدم هذه الدورة نهج الروابط المشتركة لحل المشاكل، مع التركيز على التنفيذ على الصعيدين الإقليمي والوطني. فهي تعزز تحسين إدماج مسائل مثل الفقر، والعمل والصحة في أهداف التنمية المستدامة والعكس بالعكس. ويفهم بالروابط المشتركة أن مفتاح

تطوير نهج قوي متكامل للتنمية المستدامة هو تحديد مجالات التآزر المتأصل القائمة بين الجوانب المختلفة للبيئة، والاقتصاد والمسائل الاجتماعية واستقصاء إمكانياتها لتحقيق تنسيق أكثر فعالية على مستويات السياسة العامة، والمؤسسات والمالية والعديد من المستويات الأخرى. وستنظر هذه الدورة التعليمية في هذه المسائل وتقدم التحديات والممارسات الجيدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وستقدم أمثلة عملية. وسيكون من بين المدربين خبراء من جامعة الأمم المتحدة وأخصائيين من منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ.
